

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوعة:

محاضرات في التحليل المالي

السنة الثالثة ليسانس: تخصص إدارة مالية

إعداد الدكتورة: عزيزو سليمة

السنة الجامعية 2022-2023

مقدمة

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها الى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسيرها.

تزايد الاهتمام بالتحليل المالي خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تعاظم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحت التحليل المالي من بين الأنشطة الهامة في الإدارة المالية للمؤسسة، إذ نجد أن ارتباط تطور التحليل المالي بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

تهدف من وراء انجاز هذه المطبوعة تحقيق مجموعة من الأهداف:

☞ توضيح للطلبة أهمية ومكانة التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؛

☞ التعرف على القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي؛

☞ توضيح الأدوات المستخدمة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

فهرس المحتويات

مقدمة:

05 المحور الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية:
05 تمهيد
05 1. مفهوم الوظيفة المالية:
06 2. أهمية الوظيفة المالية:
07 3. اهداف الوظيفة المالية:
08 المحور الثاني: عموميات حول التحليل المالي
08 1. مفهوم التحليل المالي:
09 2. أساليب التحليل المالي
09 3. أهمية التحليل المالي
10 4. اهداف التحليل المالي
10 5. الجهات المستفيدة من التحليل المالي
11 6. منهجية التحليل المالي وادواته
13 المحور الثالث: وظيفة المحلل المالي والقوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي:
13 تمهيد:
13 1. وظيفة المحلل المالي:
13 2. تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)
14 1.2. قائمة المركز المالي (الميزانية)
19 2.2. جدول حسابات النتائج
28 3.2. قائمة التدفقات النقدية
28 4.2. قائمة حقوق الملاك
31 المحور الرابع: أدوات التحليل المالي:
31 تمهيد:
31 1. تحليل الاتجاهات
34 2. التحليل بواسطة التوازنات المالية
38 3. التحليل بواسطة النسب المالية

47 المحور الخامس: التحليل المالي من المنظور الوظيفي
47 تمهيد:
47 1. مفهوم الميزانية الوظيفية:
49 2. أدوات التحليل الوظيفي
51 3. تطبيق
53 المحور السادس: تحليل الاخطار، المردودية والرافعة
53 تمهيد:
53 1. خطر الاستغلال (الخطر الاقتصادي):
62 2. الخطر المالي:
66 3. تحليل الرافعة:
70 المحور السابع: التحليل المالي حسب التدفقات النقدية:
70 تمهيد:
71 1. جدول التمويل:
81 2. قائمة التدفقات الخزينة(النقدية):
89 3. تطبيق

المحور الاول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تقوم المؤسسة الاقتصادية كانت صناعية او تجارية او خدمية بمجموعة من الوظائف الأساسية تسهر على استمرارية العمل فيها من اجل تحقيق أهدافها نذكر منها: وظيفة التمويل، الإنتاج، التسويق، البحث والتطوير، المالية..... الخ والتي لها أهمية كبيرة في تحقيق أهدافها. غير ان الوظيفة المالية من اهم هذه الوظائف، كونها الدعامة الأساسية لكل نشاط اقتصادي الذي يعتمد على الموارد المالية لذا ترتبط الوظيفة المالية بشكل كبير بالعمليات المالية التي تشكل الحياة المالية للمؤسسة، لان معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الإنتاجية والتسويقية في المؤسسة لا يمكن عزلها عن الاعتبارات المالية.

1. مفهوم الوظيفة المالية: تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم الوظيفة المالية نذكر منها:

❏ هي مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها مصالح واقسام مختصة بهدف إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها.

❏ هي "الوظيفة الإدارية الخاصة بخطط التمويل والحصول على الموارد المالية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي الى زيادة فعالية عمليات وانجازات المؤسسة الى اقصى حد ممكن"¹.

❏ هي "الوظيفة المالية التي تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية من مهام المدير المالي وهي: التخطيط والرقابة وإدارة راس المال ومعالجة المشاكل المنفردة"².

وعليه يمكن القول بان الوظيفة المالية هي: إدارة المؤسسة من الناحية المالية، وهذا باتخاذ مجموعة من القرارات التي تهدف الى تحقيق اهداف المؤسسة بتوفير الموارد اللازمة التي تحتاجها، ومراقبة تنفيذ تلك القرارات وذلك لتحديد الانحرافات - ان وجدت- بسرعة ودقة، والوقوف عند الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

2. أهمية الوظيفة المالية: تتضمن الوظيفة المالية مجموعة من المهام المرتبطة بكل من التمويل، المحاسبة، قرارات

الاستثمار، الإحصاء والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية وتسيير السيولة والمخاطر المالية... الخ. كما تقوم الوظيفة المالية بمهمة التسيير المالي، حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد المالية، باستخدام مجموعة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي الى تطبيق طرق اختيار الاستثمارات وتحديد مصادر التمويل. وعليه يمكن ان نلخص الوظيفة المالية في الأدوار التالية:

- ضمان التمويل المناسب لمختلف نشاطات المؤسسة؛

1 - أحمد عبد الله اللحج، جمال الدين المرسي، الادارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 14

2 - محمد الصربي، إدارة المال: تحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 14

- التخطيط المالي ووضع الموازنات التقديرية؛
- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق وقواعد التسيير المالي؛
- تغطية النفقات والمصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة؛
- مساعدة الإدارة العليا على تسطير الخطط طويلة الاجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط خاصة ما يتعلق بحيازة الأصول الثابتة وبسياسة توزيع الحصص.... الخ.
- تعتمد الوظيفة المالية في تحقيق أهدافها على جملة من الوظائف نذكر منها:
- **التحليل المالي:** يعتبر أحد الوظائف الأساسية للوظيفة المالية حيث يتم من خلاله تحويل الكم الهائل من البيانات الى معلومات يعتمد عليها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ معين لاتخاذ القرارات المالية المناسبة ووضع الخطط المستقبلية واقتراح سياسات مالية من اجل تحسين في أوضاع المؤسسة؛
- **التنبؤ المالي:** يقصد به التعرف على احتياجات المالية المستقبلية للمؤسسة والتعرف على أفضل وسائل الدفع، وكيف تكون الربحية مستقبلا.
- **التخطيط المالي:** وتشمل عملية التخطيط كل من: صياغة الأهداف المالية، رسم السياسات المالية، صياغة البرامج المالية، وضع الميزانيات التقديرية للاحتياجات المالية.... الخ؛
- **صناعة القرار المالي:** عن طريق إدارة الهيكل التمويل (تحديد أفضل مزيج من مصادر التمويل الداخلية والخارجية بما يحقق اقل تكلفة للمؤسسة) والاستثمار او إدارة هيكل أصول المؤسسة (باتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل دراسة العائد والمخاطرة، وكذا إدارة راس المال العامل او ما يعرف بإدارة الموجودات المتداولة) وقرارات توزيع الأرباح على المساهمين (يتعين على المؤسسة اما توزيع الأرباح او يتم احتجازها لإعادة استثمارها وكذا كيفية توزيعها)،
- **الرقابة المالية:** التحقق من تطابق النتائج المحققة مع اهداف الإدارة المالية وكشف الاختلالات في الوقت المناسب لإصلاحها، كما تهدف الى التعديل المستمر لمسايرة التغيرات الاقتصادية؛
- **التعامل مع الأسواق المالية:** عن طريق صياغة وتنفيذ السياسات الخاصة بالتعامل مع أسواق النقد وراس المال حيث يتم الحصول على الأموال والمتاجرة في الأسهم والسندات؛
- **إدارة المخاطر:** تعتبر الإدارة المالية مسؤولة عن تحديد أنواع المخاطر التي يجب التعامل معها مثل مخاطر سعر الصرف وأسعار الفائدة كما تعمل على تغطية هذه المخاطر بأفضل الوسائل.

3. أهداف الإدارة المالية: تهدف الإدارة المالية عامة الى تعظيم قيمة المؤسسة وتحقيق مجموعة من الأهداف

المالية نذكر منها:

● **التوازن المالي:** ويقصد به توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة ومن أحسن المصادر المالية البديلة، واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي يتضمن إمكانية تسديد التزاماتها عامة وديونها قصيرة الاجل خاصة بتواريخ استحقاقها؛

● **المردودية:** يقصد بها قدرة المؤسسة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها في النشاط الإنتاجي والاستغلالي، على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد خدمات ديونها وإتاحة أرباح صافية.

غير ان هذان الهدفان من الناحية العملية متعاكسان حيث ان ملاءة المؤسسة عامة ودرجة سيولتها خاصة تزداد كلما احتفظت المؤسسة بمبالغ مالية في خزينتها. الا ان هذا السلوك بمثابة تجמיד للأموال يؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة بمبلغ الإيرادات التي يمكن جنيها لو تم استثمار تلك الأموال في أحسن بديل اقتصادي. وعليه فان على الإدارة المالية ضمان التوافق الأمثل بين الهدفين عن طريق إيجاد توليفة مثلى بين كل من قرار الاستثمار وقرار التمويل وقرار توزيع الحصص.

المحور الثاني: عموميات حول التحليل المالي

تمهيد: يكتسي موضوع التحليل المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات كآليات تساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة (هدف التوازن المالي في المؤسسة، هدف المردودية المالية، ورسم خططها الاستراتيجية).

1. مفهوم التحليل المالي وتمييزه عن بعض المصطلحات الأخرى: وحتى يتضح لنا جيدا مفهوم التحليل المالي سنقوم بالترقية بين هذا المفهوم وبعض المصطلحات الأخرى القريبة منه فيما يلي:

التسيير المالي Gestion financière: يعرف التسيير المالي بأنه مجموع النشاطات والقرارات التي تساهم في ضبط التدفقات المالية لخدمة أهداف المؤسسة من جهة: - التأمين المنتظم للأموال الضرورية للتجهيزات والاستغلال الجاري للمؤسسة، والحصول على هذه الأموال في الوقت المناسب وبأقل تكلفة وبدون تأثير على الاستقلالية المالية للمؤسسة ومن جهة أخرى: - الرقابة على استخدام الأموال وعلى مردودية العمليات التي خصصت لها الأموال.

التشخيص المالي Le Diagnostique Financier: فحص البيئة الداخلية للمؤسسة، وبالأخص الوظيفة المالية التي تعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة، وذلك من خلال جمع المعلومات واكتشاف التهديدات والفرص وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة، ومن ثم إعداد الوصفة اللازمة لمعالجة الخلل المالي الذي تمر به، ورسم معالم الاستراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تبنيها في المستقبل.

التحليل المالي L'analyse financière: هو عبارة عن دراسة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة بغرض بيان الارتباطات والعلاقات المختلفة فيما بينها بالشكل الذي يمكن من اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات التشغيلية المختلفة للمؤسسة. ثم تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

إذا كان التشخيص المالي للمؤسسة عبارة عن عملية تركز على الملاحظة العميقة للمؤسسة وتبيان وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، لتحديد نقاط ضعفها وقوتها، فإن التحليل المالي هو الأداة التي تجرى بها هذه الدراسة وتقييم وفقها الوضعية المالية للمؤسسة بشكل دقيق.

أي ان التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل³.

كما يعرف التحليل المالي للمؤسسة بأنه دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات (النسب المالية، راس المال العامل، الجداول المالية....)، لتشخيص الوضعية المالي للمؤسسة بتاريخ معين وتحديد نقاط القوة بهذا المركز وتدعيمها أكثر، او نقاط الضعف ومعرفة مسبباتها لمعالجتها مستقبلا. يستخدم التحليل المالي في الحكم على السياسات والقرارات المالية التي اتخذت من طرف مسيري المؤسسة والحكم على مدى كفاءة الأداء. كما تستخدم معطياته كأرضية لوضع السياسات الجديدة او تعديلها لضمان التوازن المالي وتحقيق شروط المردودية فالقدرة على الاستمرار في المستقبل معتمدا في ذلك على أساليب مختلفة.

2. أساليب التحليل المالي: تختلف مخرجات التحليل المالي حسب اختلاف اساليبه التي تتحدد وفق معيارين هما:

أ. معيار الزمن: والتي صنفت بدورها الى نوعين والمتمثلة في:

☞ **التحليل الساكن(الرأسي):** هو التحليل الذي يقوم على دراسة العلاقات الكمية بين بنود الميزانية في تاريخ معين - عادة السنة -؛

☞ **التحليل الديناميكي (الافقي):** هو التحليل الذي يقوم على دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية ورصد اتجاه تغيراتها (استقرار، تراجع...) خلال فترة تتعدى السنة. مما يجعله تحليلا ديناميكيا. وأكثر ما تستند اليه الدراسة في التحليل الافقي هي سنة الأساس التي يعتمد عليها المحلل المالي في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة.

ب. معيار الشخص المحلل: والتي صنفت بدورها الى نوعين:

☞ **التحليل المالي الداخلي:** تقوم به إدارات مختصة من داخل المؤسسة نفسها ويتميز هذا النوع من التحليل بالدقة واليقين وذلك لما يتوفر عليه الشخص المحلل من إمكانية الوصول الى مواقع المؤسسة والحصول على معلومات دقيقة تفيد في تشخيص الوضع المالي والحكم على مستوى الأداء؛

☞ **التشخيص المالي الخارجي:** تقوم به جهة مختصة من خارج المؤسسة (المساهمون، البنوك، الموردين، مصلحة الضرائب...الخ). لمعرفة وضعية المؤسسة ومدى صحتها المالية.

3. أهمية التحليل المالي: يساعد إدارة المؤسسة على:

- تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة، أي قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها؛

³ - مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000، ص 79.

- تحديد القدرة الايرادية للمؤسسة وتحديد مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة من خلال رسم أهدافها وبالتالي اعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للمؤسسة وهيكل التكاليف فيها؛
- تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل(التوازن) والتحليل التشغيلي؛
- تحديد قيمة المؤسسة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- تقييم الأداء للإدارة العليا؛
- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات؛
- تحديد القيمة العادلة لاسهم المؤسسة.

4. اهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، فهو يعمل على التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها، والكشف على نقاط لضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها. ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة؛
- اعطاء احكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها؛
- وضع المعلومات المتوصل اليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- توضيح سياسة القروض للزبائن؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع؛
- تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.

5. الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

- إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها (المدير العام المدير التنفيذي، مدير الموارد البشرية، مدير التسويق مدير المبيعات ورؤساء الأقسام): تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض التالية:
- قياس سيولة المؤسسة؛
- قياس ربحية المؤسسة؛
- تقييم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وخصومها؛
- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها؛

- معرفة مركز المؤسسة بشكل عام وبين مثيلاتها في نفس القطاع.

متخذو القرارات خارج المؤسسة ولهم صيلة مباشرة بالمؤسسة: مصلحة الضرائب، المستثمرون المدققون المقرضون (تهتم بالعائد الناتج عن الاموال المستثمرة مثل: النتائج التي تشير الى الكفاءة، المخاطرة، السيولة، القدرة على السداد).

المستثمرون: يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

- معرفة قدرة المؤسسة على توليد الارباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الايرادية للمؤسسة؛
- معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي؛
- تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص الاستثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.

المقرضون: كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون القصيرة الاجل بالإضافة الى معرفة درجة ربحية المؤسسة على المدى الطويل الاجل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الاجل.

الجهات الرسمية: تقوم الجهة الرسمية الممثلة في الدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

- لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة؛
- لأغراض التسعير لإنتاج المؤسسة او خدماتها؛
- لأغراض متابعة نمو تطور المؤسسة وخاصة الصناعية منها.

مكاتب الخبرة المالية: هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المؤسسة وتبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على اتعاب.

متخذو القرارات خارج المؤسسة ممن لهم مصالح غير مباشرة بالمؤسسة: المستهلكين الأسواق المالية.

6. منهجية التحليل المالي وادواته: ان للتحليل المالي منهجية علمية ومجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها، يستعملها المحلل المالي من اجل تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة واكتشاف وتحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية وذلك من اجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال.

المنهجية العلمية للتحليل المالي: للتحليل المالي أي كان شكله منهجية علمية متبعة باتباع الخطوات التالية حسب التدرج:

- تحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛
- ثم تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي، لان هذا الأخير لا يرضي حياة المؤسسة ككل وانما يرضي فترة معينة من - الى؛
- بعدها تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول الى أهدافه؛
- تليها اختيار أسلوب واداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة؛
- يتم اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج؛
- يتم تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس؛
- نقوم بدراسة وتحليل أسباب الانحراف؛
- أخيرا، وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي بعد من طرف المحلل المالي في نهاية عملية التحليل المالي.

المحور الثالث: وظيفة المحلل المالي والقوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي:

تمهيد: القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

تعد القوائم المالية من الأدوات التي تستخدم في التحليل المالي وتبني عليها للوصول الى النتائج وقبل ان ندخل في تفاصيل القوائم المالية دعنا نتعرف على وظيفة المحلل المالي والوظائف التي تسند له.

1. وظيفة المحلل المالي: يقوم المحلل المالي بوظيفتين أساسيتين هما:

1.1. الوظيفة الفنية: تضم مجموعة من العمليات الرياضية (الجمع، الطرح، الضرب، القسمة.... الخ) والعمليات الإحصائية. وعليه فان وظيفة المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

- كيفية احتساب النسب المالية رياضيا؛
- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة؛
- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

2.1. الوظيفة التفسيرية: وتتمثل هذه الوظيفة في تفسير النتائج المتوصل اليها بشكل دقيق قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي:

- الشكل القانوني للمؤسسة؛
- طبيعة النشاط الذي تزاوله؛
- مركز المؤسسة في الصناعة او القطاع الذي تنتمي له.

2. تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول

تغيرات الأموال الخاصة، ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

1.2. قائمة المركز المالي (الميزانية): هي قائمة لعرض المركز المالي للمؤسسة ما لها من أصول وما عليها من التزامات في لحظة زمنية معينة.

1.1.2. تعريف الميزانية المالية: هي عبارة عن تقرير يتكون من جزئين، يمثل الأول مصادر التمويل، ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل، ويسمى الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها اتجاه الآخرين، أما الثاني فيطلق عليه بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين. وهي في الواقع عبارة عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة). وهي بالتالي عبارة عن أسلوب للتجميع والتعبير عن الأموال الاقتصادية، حسب أنواعها، ومصادر تكوينها معبرا عنها بشكل نقدي في تاريخ معين؛

2.1.2. عرض حسابات المركز المالي: يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة. ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية، ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية. ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

أ. **الأصول:** تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية. وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية (استخدام دائم في المؤسسة)، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية⁴ ويضاف لها أصول المبالغ المستحقة.

☞ **الأصول غير الجارية:** تنقسم إلى أصول غير ملموسة (علامات تجارية، براءات اختراع، شهرة المحل، فارق الاقتناء goodwill... الخ)⁵ وتضم ح/ 20 وما تفرع عنه ماعدا ح/ 207، وأصول ملموسة (أراض ي، معدات، ومباني) وتضم ح/ 21 وح/ 22 وما تفرع عنه ماعدا ح/ 229 وح/ 23، وأصول

⁴ - المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 -

11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 27، المادتين رقم 20 - 21، ص 13

⁵ - عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2011، ص 94.

مالية (الأوراق المالية المحتفظ بها لشركة أخرى على سبيل المثال) وتضم ح/26 ما عدا ح/269 وح/27 وما تفرع عنه ما عدا ح/279.

➤ **الأصول الجارية:** تشمل الأصول المحتفظ بها مؤقتاً (المخزون والذمم التجارية) وتضم كل من (ح/30 الى ح/38) و (ح/41 وما تفرع عنه ما عدا ح/419) و ح/409 ومدين: ح/42 وح/43 وح/44 ما عدا ح/444 الى ح/448 و ح/45 وح/46 وح/486 وح/489). والأصول المالية والنقدية من جهة أخرى وتضم كل من: (ح/444 وح/445 وح/447) و(ح/48 مدین) ح/50 ما عدا ح/509) وح/519 ومدین: ح/51 وح/52 وح/53 وح/54).

تسجل قيمة الموجودات في جانب الأصول بقيمتها الأصلية، وتسجل التثبيتات بتكلفة اقتنائها أو إنتاجها، أما المخزونات فتسجل بتكلفة إنتاجها أو شرائها، والحقوق على العملاء بقيمتها المفوترة. إلا أنه وإعطاء صورة صادقة عن ممتلكات المؤسسة، تسمح المحاسبة بتقييم مقدار التدني في أصولها بتسجيل اهتلاك التثبيتات بمرور الزمن، وكذا تسجيل التدني المحتمل لقيم الحقوق على العملاء أو المخزون عن طريق المؤونات. وبالتالي، يتم عرض أصول الميزانية المالية وفقاً للرسم البياني التالي:

الجدول رقم (01) أصول الميزانية المالية

الأصول	السنة (n)			السنة (n-1)
	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الصافية للسنة (n)	القيمة الصافية للسنة (n-1)
الأصول غير الجارية
الأصول الجارية
خزينة الاصول
مج الاصول

المصدر: من اعداد المؤلف

ب. **الخصوم:** تمثل الخصوم في الميزانية جميع الموارد المتاحة للشركات. وتتكون من:

➤ **الأموال الخاصة او حقوق المساهمين:** وتضم كل من رأس المال الصادر (ح/101 وح/108)، العلاوات والاحتياطات (ح/104 وح/106)، فارق التقييم (ح/104 وح/106)، فارق إعادة التقييم (ح/105)، فارق المعادلة (ح/105)، الترحيل من جديد (ح/11) ونتيجة السنة المالية (ح/12).

☞ **الخصوم غير الجارية:** وهي الالتزامات التي لا يتوقع تسديدها او تصنيفها خلال الدورة التشغيلية الجارية وتشمل كل من: مؤونات المخاطر والتكاليف التي تهدف إلى تغطية مخاطر محتملة ولكن غير مؤكدة (ح/ 15 خارج ح/ 155 وح/ 131 وح/ 132) ، وديون مصنفة وفقا لمصدرها [الاقتراضات والديون المماثلة (ح/ 16 وح/ 17)، الديون المرتبطة بالمساهمات (ح/ 229) الضرائب المؤجلة على الخصوم (ح/ 134 وح/ 155)].

☞ **الخصوم الجارية:** عبارة عن التزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية للمؤسسة وتتكون من:

الموردون والحسابات الملحقه (ح/ 40 خارج ح/ 409)، الضرائب المستحقة (ح/ 444 وح/ 447)، القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة (ح/ 419 وح/ 509 ودائن: ح/ 42 وح/ 43 وح/ 44 وح/ 44 ماعدا ح/ 444 الى ح/ 447 وح/ 45 وح/ 46 وح/ 48، خزينة الخصوم (ح/ 519 وغيره من الديون ح/ 51 وح/ 52). وبالتالي، يتم عرض خصوم الميزانية المالية وفقا للرسم البياني التالي:

الجدول رقم (02) خصوم الميزانية المالية

الخصوم	السنة (n)	السنة (n-1)
راس المال الخاص
الخصوم غير الجارية
الخصوم الجارية
خزينة الخصوم
مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد المؤلف

الجدول رقم (03): أصول الميزانية وفق النظام المحاسبي SCF

محتوى فصول الميزانية ميزانية الأصول الفترة المالية المغلقة في		
N اهتلاكت / أرصدة	N إجمالي	الأصول للمالية
		الأصول المثبتة (غير الجارية)
2807 و 2907	207	فارق الشراء (ou goodwill)
280 (خارج 2807)	20 (خارج 207)	التثبيبات المعنوية
290 (خارج 2907)		
281 و 282 و 291 و 292	21 و 22 (خارج 229)	التثبيبات العينية
293	23	التثبيبات الجارية إنجازها
		التثبيبات المالية
	265	الستدات الموضوعه موضع المعادله - المؤسسات المشاركة
	26 (خارج 265 و 269)	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقه
	271 و 272 و 273	الستدات الأخرى المثبتة
	274 و 275 و 276	القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
		مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
		المخزونات و المنتجات قيد الصنع
		الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
		الزبائن
		المدينون الآخرون
39	30 إلى 38	
491	41 (خارج 419)	الضرائب
495 و 496	409 مدينين [42 و 43 و 44	الأصول الأخرى الجارية
	(خارج 444 إلى 448) 45 و 46	للموجودات وما يماثلها
	و 486 و 489]	توظيفات و أصول مالية جارية
	444 و 445 و 447	أموال الخزينة
	مدين 48	
	50 (خارج 509)	
59	519 وغيرها من المدينين (51	
	و 52 و 53 و 54)	
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

المصدر: ملحق القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26

الجدول رقم (04): خصوم الميزانية وفق النظام المحاسبي SCF

محتوى فصول الميزانية ميزاتية الخصوم السته المالية المقللة في	
N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
101 و 108	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
109	رأس المال غير المطلوب
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع 1
	الخصوم غير الجارية
16 و 17	القروض و الديون المالية
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤتات و المتتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	الخصوم الجارية
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقه
دائن 444 و 445 و 447	الضرائب
419 و 509 دائن [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 447) 45 و 46 و 48]	الديون الأخرى
519 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: ملحق القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26

2.2. قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): هي قائمة لعرض إيرادات ومصروفات المؤسسة خلال فترة

مالية كاملة

1.2.2. تعريف جدول حسابات النتائج: حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان

ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ

التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)⁶.

ويتم تقديم كشف حساب النتائج إجباريا بالعملة لوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى

ألف وحدة، كما يوفر الكشوف المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (وهو الأمر الذي لم

يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم) من ذلك حيث أن:

❏ كل فصل من فصول حساب النتائج يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية

السابقة؛

❏ يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي (وهذا ما لم يكن متوفرا

في المخطط المحاسبي لسنة 1975، وإذا حدث تغيير لطريقة التقييم أو التقديم أن أحد الفصول المرقمة ما

لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية

المقارنة وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب آخر) فإنه يجب توضيح

إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة

في الملحق.

2.2.2. المعلومات التي يقدمها حساب النتائج:

❏ يقوم هذا البيان بتحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

❏ منتجات الأنشطة العادية؛

❏ المنتجات المالية والأعباء المالية؛

❏ أعباء المستخدمين؛

❏ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

❏ المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية؛

❏ المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية؛

⁶ - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19، المادة رقم 1.230، ص 24

نتيجة الأنشطة العادية؛

العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛

النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

1.2.2. المعلومات المقدمة إما في جدول حساب النتائج أو في الملحق المكمل له:

تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ملاحظات: لقد أشار النظام المحاسبي المالي الجديد إلى:

- للكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة مدونة حسابات حسب الوظيفة كيفية مع خصوصيتها واحتياجها.
- تقدم المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي يكون حجمها وطبيعتها وتأثيرها بحيث من الضروري إبرازها لتوضيح نجاعة الكيان خلال الفترة، وتقدم تحت فصول خصوصية في حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة، تناقص استثنائي للمخزونات، التكاليف الناجمة عن التخلي جزئيا عن النشاط)؛
- تتأثر النتيجة غير العادية من منتوجات وأعباء ناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للكيان وتمثل طابعا استثنائيا (مثل نزع الملكية والكارثة الطبيعية وغير المتوقعة)؛
- يضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء، وبصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل ما يأتي:

منتوجات الفوائد وما شابهها؛

أعباء الفوائد وما شابهها؛

الحصص المستلمة؛

الأتعاب والعمولات المقبوضة؛

الأتعاب والعمولات المدفوعة؛

المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات حسب كل فئة منها؛

الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف؛

منتوجات الاستغلال الأخرى؛

✎ خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛

✎ أعباء الإدارة العامة؛

✎ أعباء الاستغلال الأخرى.

4.2.2. الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الطبيعة):

أ. إنتاج السنة المالية: ويدخل في حسابه أربع حسابات وهي:

✎ **70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة** (اختصر هذا

الحساب حسابات: 70 مبيعات بضائع، 71 إنتاج مباع، 74 خدمات مقدمة، في المخطط المحاسبي الوطني القديم)، وهو حساب يتفرع إلى الحسابات الفرعية التالية:

- > 700: المبيعات من البضائع؛
- > 701: المبيعات من المنتجات التامة المصنعة؛
- > 702: المبيعات من المنتجات الوسيطة؛
- > 703: المبيعات من المنتجات المتبقية؛
- > 704: مبيعات الأشغال؛
- > 705: مبيعات الدراسات؛
- > 706: تقديم الخدمات الأخرى؛
- > 708: منتجات الأنشطة الملحقة؛
- > 709: التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة.

✎ **72: الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون**، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك

حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان (يقابله في المخطط المحاسبي الوطني القديم ح 72)، ويندرج تحته الحسابين التاليين:

- > 723: تغير المخزونات الجارية؛
- > 724: تغير المخزونات من المنتجات.

✎ **73: الإنتاج المثبت**، ويقابله في المخطط المحاسبي الوطني القديم ح 73 إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة إلا

أنه يتفرع إلى الحسابين التاليين:

- > 731: الإنتاج المثبت للأصول المعنوية؛
- > 732: الإنتاج المثبت للأصول العينية.

ح 74: إعانات الاستغلال، وهو حساب لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي السابق (حيث كانت الإعانات تسجل ضمن حساب 790 إعانات مستلمة) ويتفرع ح74 إلى الحسابين التاليين:

- ح 741 إعانات التوازن؛
- ح 748 إعانات أخرى للاستغلال.

ومما سبق فإن:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

إنتاج السنة المالية = ح 70 ± ح 72 + ح 73 + ح 74.

ب. استهلاك السنة المالية: ويدخل في حسابه 3 حسابات وهي:

ح 60: المشتريات المستهلكة: حيث عوض هذا الحساب كل من ح60 بضاعة مستهلكة وح61 مواد ولوازم مستهلكة في المخطط المحاسبي القديم وتتفرع منه الحسابات التالية:

- ح 600: مشتريات البضائع المبيعة (يقابلها في المخطط القديم ح60 بضاعة مستهلكة)؛
- ح 601: المواد الأولية (في المخطط القديم كانت تدرج ضمن ح61 مواد ولوازم مستهلكة)؛
- ح 602: التموينات الأخرى؛
- ح 603: تغيرات المخزونات؛
- ح 604: مشتريات الدراسات والخدمات المؤدة؛
- ح 605: مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال؛
- ح 607: المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات؛
- ح 608: مصاريف الشراء التابعة؛
- ح 609: التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن المشتريات.

ح 61: الخدمات الخارجية، أي الخدمات المستلمة من الغير (يقابله في المخطط المحاسبي الوطني القديم

ح 62)، ويندرج تحته الحسابات التالية:

- ح 611: التقاويل العام؛
- ح 613: الإيجارات؛
- ح 614: الأعباء التجارية وأعباء الملكية المشتركة؛
- ح 615: الصيانة والتصليلات، والرعاية؛

- ح 616: أقساط التأمينات؛
- ح 617: الدراسات والأبحاث؛
- ح 618: التوثيق والمستجدات؛
- ح 619: التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية.

❏ ح 62: الاستهلاكات الخارجية الأخرى، ويتفرع إلى الحسابات التالية:

- ح 621: عاملون خارجيون عن المؤسسة؛
- ح 622: أجور الوسطاء والأتعاب؛
- ح 623: الإشهار والنشر والعلاقات العامة؛
- ح 624: نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين؛
- ح 625: التنقلات والمهمات والاستقبالات؛
- ح 626: مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- ح 627: الخدمات المصرفية وما شابهها؛
- ح 628: الاشتراكات والمستجدات؛
- ح 629: التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية الأخرى.

ومما سبق فإن:

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{المشتريات المستهلكة} + \text{الخدمات الخارجية} + \text{الاستهلاكات الخارجية الأخرى.}$$

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{ح 60} + \text{ح 61} + \text{ح 62.}$$

ج. القيمة المضافة للاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}$$

$$= \text{ح 70} \pm \text{ح 72} + \text{ح 73} - \text{ح 74} - (\text{ح 60} + \text{ح 61} + \text{ح 62})$$

د. إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين

والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{ح 63} - \text{ح 64}$$

والملاحظ هنا هو أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال

في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات

الاهتلاك والمؤونات، حيث أوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين وهما: النتيجة العملية والنتيجة المالية.

هـ. النتيجة العملياتية: عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا محصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{ح 75} - \text{ح 65} - \text{ح 68} + \text{ح 78}.$$

و. النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح 67} - \text{ح 66}.$$

ز. النتيجة العادية قبل الضرائب وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

ح. النتيجة الصافية للأنشطة العادية وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - (\text{ح 695 و ح 698}) - (\text{ح 692 و ح 693})$$

ط. النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين ح 77 عناصر غير عادية (المنتجات) وح 67 عناصر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال.

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{ح 77} - \text{ح 67}.$$

ي. صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

$$\text{صافي نتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} \pm \text{النتيجة غير العادية}.$$

الجدول رقم (05): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

محتوى فصول حساب النتائج حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من إلى.....	
N	
70	المبيعات و المتتوجات الملحقة
72	تغيرات المخزونات و المتتجات المستعة و المتتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الاستغلال
	1 - إنتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2 - استهلاك السنة المالية
	3 - القيمة للضلالة للاستغلال (1 - 2)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	4 - إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات العملياتية الأخرى
65	الأعباء العملياتية الأخرى
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤنات و خسارة القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤنات
	5 - النتيجة العملياتية
76	المتتوجات المالية
66	الأعباء المالية
	6 - النتيجة المالية
	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
692 و 693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبياتها)
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبياتها)
	9 - النتيجة غير العادية
	10 - صافي نتيجة السنة المالية
	حصصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	و منها حصصة ذوي الأقلية (1)
	حصصة المجمع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

والملاحظ أن هناك فرقا شاسعا بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي القديم وحساب النتائج في النظام المالي المحاسبي الجديد ذكرنا بعضها سالفا ومن بين أوجه الاختلاف:

- يفرق حساب النتيجة بين نتيجة العمليات المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في جدول حسابات النتائج؛
 - النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في مخطط محاسبي وطني أين كانت تخصص المجموعة 08 للنتائج؛
 - تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج كان يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال؛
 - أوجد النظام المحاسبي المالي تصنيفا جديدا للأعباء بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها وذلك حسب وظيفتها الشيء الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم وهو ما سنتعرف عليه في النقطة الموالية؛
- ومما جاء به النظام المحاسبي المالي بالنسبة لحساب النتائج إظهاره لمعطيات السنة السابقة لغرض المقارنة وهو ما لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي الوطني القديم.

5.1. الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الوظائف):

أ. هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات.

ب. النتيجة التشغيلية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات التشغيلية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى التشغيلية.

النتيجة التشغيلية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات التشغيلية الأخرى - التكاليف التجارية -

الأعباء الإدارية - والأعباء الأخرى التشغيلية.

ج. النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة التشغيلية - مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.

د. النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

هـ. النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء الغير العادية + المنتجات غير العادية.

الجدول رقم (06) جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)			مثلا
الفترة من إلى.....			
N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريق المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع الدمج (1) منها حصة توي الأقلية (1) حصة المجموع (1)
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية الدمجة

لم يختلف كشف حساب النتائج في المخطط المحاسبي الجديد عن جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي القديم من حيث أنه بيان للأعباء والإرادات المحققة خلال الدورة والمقارنة بينها من أجل استخلاص مختلف النتائج بغرض استخدامها في تشخيص الوضعية المالية، إلا أنه جاء أكثر تفصيلا بحيث يظهر أكبر قدر من النتائج مثل

إجمالي فائض الاستغلال الذي لا يدخل في حسابه الاهتلاكات والمؤونات التي تأخذ بعين الاعتبار في المستوى الموالي (النتيجة العملية)، وكذا المصاريف والإيرادات المالية التي تدخل في حساب النتيجة المالية، كما أنه يحتوي على معطيات الدورة الحالية والسابقة، مما يمكن المقارنة واستخلاص النتائج، وكل هذا من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر، مما يعني القدرة أخذ القرارات السليمة بشأن المؤسسة سواء من الأطراف الداخلية أو الخارجية، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار الكشوف المالية الأخرى طبعاً.

3.2. قائمة التدفقات النقدية: هي قائمة لعرض العمليات الخاصة بالنقدية التي حدثت خلال السنة المالية وذلك بهدف الإفصاح.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الموقف المالي للمؤسسة حيث تظهر تلك القائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة وصافي التغير في أرصدها النقدية مع بيان مصادر وأوجه تلك المتحصلات والمدفوعات مقسمة تبعاً لأنشطة المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة. ويهتم المستثمرون بقائمة التدفقات النقدية لأنها تعرض أهم التغيرات في أهم الأصول السائلة لدى المؤسسة وهو النقدية، كما أنها تجيب عن الأسئلة الهامة التالية:

☞ ما هي مصادر تولد النقدية خلال الفترة؟

☞ ما هي أوجه استخدام النقدية خلال الفترة؟

لذا فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على:

☞ تقييم قدرة المؤسسة على توليد صافي تدفقات نقدية إيجابية في المستقبل؛

☞ تقييم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأرباح ومدى حاجتها لتمويل خارجي؛

☞ التعرف على أسباب الاختلاف بين صافي الأرباح وصافي التغير في الأرصدة النقدية⁷.

4.2. قائمة حقوق الملاك: هي قائمة لعرض ما يخص من حقوق الملاك من رأس المال وأرباح السنة والمسحوبات خلال السنة وكذلك أسس توزيعات الأرباح (فيما يخص الجزء الموزع). أي يظهر من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات. وهي توضح أيضاً:

☞ هل أجرت المؤسسة زيادة على رأس المال؟ وكيف كانت الزيادة؟

☞ هل أصدرت المؤسسة أسهماً جديدة؟

⁷ - عبد الوهاب الرميدي، علي سماي، " المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد "، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 45

هل قامت المؤسسة بتوزيع أسهم مجانية؟

هل الأرباح المحتجزة ارتفعت أو انخفضت وبأي مقدار؟ وكذلك الأمر بالنسبة للاحتياطات.

وتأخذ قائمة التغيرات في حقوق الملكية الشكل التالي:

جدول رقم (07): جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في N-2/12/31						
- تغير في الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - اعادة تقييم التثبيتات - الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة في راس المال - صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في N-1/12/31						
- تغير في الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - اعادة تقييم التثبيتات - الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة في راس المال - صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في N/12/31						

المصدر: عبد الوهاب الرميدي، علي سماي، مصدر سابق ذكره، ص 44

مزايا قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

تحقق قائمة التغيرات في الأموال الخاصة مجموعة من المزايا هي:

- ☞ التعرف على مقدار الأموال الخاصة وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- ☞ التعرف على التغيرات التي تحدث للأموال الخاصة خلال السنة المالية؛
- ☞ التعرف على عناصر المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في أموال الخاصة مثل مكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

المحور الرابع: أدوات التحليل المالي:

تمهيد:

يقوم التحليل المالي بصفة عامة على مجموعة من الأدوات يمكن عرضها على النحو التالي:

1. تحليل الاتجاهات: يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة⁸. ويمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

أ. التحليل الأفقي: عبارة عن مقارنة الأرقام الفعلية للقوائم المالية على مدار عدد من السنوات. الهدف: معرفة التغيرات في كل بند من البنود سواء كان بالزيادة أو النقصان مما يساعد على دراسة اتجاهات التغيير في البنود وبيان الأثر على نشاط المشروع، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات. ويمكن لنا القول إن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

مثال 1: التحليل الأفقي للميزانية: اليك الميزانيتين التاليتين:

(المبالغ بالآلاف)

الأصول:

التغير النسبي	التغير المطلق	ميزانية المؤسسة 2020/12/31	ميزانية المؤسسة 2019/12/31	البند
10%	90	990	900	الأصول غير الجارية
10%	90	990	900	التشبيات العينية
		275	275	الأصول الجارية
20%	(20)	80	100	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
20%	30	180	150	البنوك والحسابات الجارية
40%	(10)	15	25	الزبائن
7.66%	90	1265	1175	اجمالي الاصول

⁸ - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية. دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص

الخصوم:

(المبالغ بالألاف)

الأموال الخاصة:	600	624	24	4%
راس المال الصادر	480	480	-	-
الاحتياطات	120	144	24	20%
الخصوم غير الجارية	545	605	60	11%
السندات التساهمية	245	245	(20)	20%
اقتراضات لدى مؤسسات القرض	300	360	60	20%
الخصوم الجارية	30	36	6	20%
الموردون	30	36	6	20%
اجمالي الخصوم	1175	1265	90	7.66%

يقوم التحليل الأفقي بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنبا إلى جنب مع التغيرات النسبية لأن اقتصار التحليل على أي منها قد يكون مضللا في كثير من الأحيان. ويجب الإشارة إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات، بل تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها. ولذا فإننا نمكن ومن خلال الجدول رصد الحقائق التالية:

سجل ارتفاعا في الأصول الثابتة حيث أصبحت (990000 دج) في العام 2020، أي بزيادة قدرها (90000) وبمعدل زيادة (10 %) عن العام الماضي. وهو ما يشير إلى إدخال المؤسسة أصولا ثابتة جديدة للخدمة؛

كما أظهر الجدول بأن الأصول الجارية لم تتغير، إلا أن المخزون انخفض بقيمة (20000 دج) أي بمعدل انخفاض 20%، وهو ما قد يشير إلى على عدم قدرة المؤسسة على تسويق مخزونها أو ان المؤسسة سعت إلى خفض استثمارها في المخزون نظرا لتوقعها انخفاض الطلب عليه. أما الزبائن فإنه سجل انخفاض بمعدل 40 %، وهو ما يشير إلى قدرة المؤسسة على تحصيل هذه الديون من أصحابها أو ان المؤسسة تتبع أصلا سياسة ائتمان متحفظة. ولا بد من الربط بين التغيرات المسجلة في المخزون والزبائن والنقدية لما لذلك من تأثير مهم على سيولة المؤسسة، حيث سجلت البنوك والحسابات الجارية ارتفاع بمعدل 20 % مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يشير إلى زيادة سيولة المؤسسة؛

أما القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر الأموال في المؤسسة (الأموال الخاصة، الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية) فيتضح فيه أن المؤسسة قد زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي على حساب المصادر الداخلية، حيث سجلت الخصوم غير الجارية ارتفاعا بمعدل 11%، والخصوم الجارية ارتفاعا بمعدل 20 %، في حين سجلت الأموال الخاصة ارتفاعا طفيفا لم تتجاوز 4%.

ب. التحليل الراسي: تحليل أي قائمة من القوائم المالية في مدة واحدة. يتم ذلك عن طريق مقارنة البنود التفصيلية بإجمالي البنود حتى يمكن معرفة قيمة كل بند من البنود بالنسبة لإجمالي البنود. وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض لإبراز وزنها النسبي أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم. وينطبق ذلك أيضا على جدول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى.

مثال 2: التحليل الراسي: اليك الميزانيتين التاليتين لمؤسستين (A) و (B)

الأصول: (المبالغ بالآلاف)

ميزانية المؤسسة B		ميزانية المؤسسة A		البند
%	المبالغ	%	المبالغ	
%70	700	%66,67	600	الأموال غير الجارية الثببتات العينية
%70	700	%66,67	600	
%30	300	%33,33	300	الأصول الجارية المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ البنوك والحسابات الجارية الزبائن
%15	150	%11,11	100	
%10	100	%16,66	150	
%5	50	% 5,56	50	
%100	1000	%100	900	اجمالي الاصول

الخصوم:

%65	650	%66,7	600	الأموال الخاصة:
%48	480	%53,33	480	راس المال الصادر
%17	170	%13,34	120	الاحتياطات
%30	300	%28,88	260	الخصوم غير الجارية
%24	240	%22,22	200	السندات التساهمية
%6	60	%6,66	60	اقتراضات لدى مؤسسات القرض
%5	50	%4,44	40	الخصوم الجارية
%5	50	%4,44	40	الموردون
%100	1000	%100	900	اجمالي الخصوم

من خلال الجدولين السابقين يمكن استنتاج الحقائق التالية:

فيما يخص هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول للمؤسستين. حيث تمثل الأصول الغير الجارية (التشبيات العينية) للمؤسسة (B) 70 % من إجمالي الأصول بينما لم تتعدى في المؤسسة (A) 66.67%. في حين تزيد نسبة الأصول الجارية للمؤسسة (A) بالنسبة للمؤسسة (B) بنسبة 3.33 %، وهذا يعود إلى ارتفاع كل من بندي الزبائن والبنوك والحسابات الجارية للمؤسسة (A) مقارنة بالمؤسسة (B)، حيث تسجل الأولى زيادة قدرها 0.56% وتسجل الثانية زيادة قدرها 6.66 %، وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة المخزون لدى المؤسسة (B) عنها في المؤسسة (A) بنسبة 3.89%.

اما ما يتعلق بمصادر تمويل المؤسسة:

يوضح الجدول السابق اعتماد المؤسسة (B) على مصادر تمويلها الخارجية أعلى من المؤسسة (A) ب: 1.67 %، حيث ترتفع نسبة كل من الموردين والسندات التساهمية في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة (A) بنسبة 0.56 % و 1.78 % على الترتيب، وهذا على الرغم من انخفاض نسبة الاقتراضات لدى مؤسسات الاقتراض بالنسبة للمؤسسة (A) بنسبة 0.66%.

2. التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية: ان المبدأ الاساسي المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية ان تكون الاستخدامات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في اعلى الميزانية الأصول الغير جارية التي لا نستطيع تحويلها الى نقود او تحصيلها الا بعد مدة طويلة لذا فيستجوب تمويلها من قبل الأموال الدائمة، بينما أسفل الميزانية الالتزامات التي تسدد في مدة قصيرة يجب ان تقابلها في الأصول القابلة للتحويل الى السيولة في مدة قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي.

لقد استعملت 3 توازنات من طرف المحللين وهي:

☞ راس المال العامل؛

☞ احتياجات راس المال العامل؛

☞ الخزينة.

1.2. مفهوم راس المال العامل

1.1.2. تعريف راس المال العامل: هو الفائض او الهامش من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الغير جارية، وهذا الفائض يدعى بالراس المال العامل (الدائم) او الصافي ويرمز له ب: «FR» وبحسب بالعلاقة التالية:

$$FR = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية (1)}$$

وبتعويض الأموال الدائمة ب: (الخصوم - (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية)) والأصول غير الجارية ب: (الأصول - الأصول الجارية) نحصل على:

$$FR = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية (2)}$$

2.1.2. أنواع راس المال العامل: هناك أنواع أخرى لراس المال العامل تختلف عن الذي رأيناه سابقا وذلك لاختلاف الغرض من الدراسة نذكر منها:

☞ راس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير الجارية ويرمز له ب: FRP وبحسب بالعلاقة التالية:

$$FRP = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول غير الجارية (1)}$$

وبتعويض الأموال الخاصة بـ: (الخصوم - (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية)) والأصول غير الجارية بـ: (الأصول - الأصول الجارية) نحصل على راس المال الخاص = (الخصوم - (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية) - (الأصول - الأصول الجارية)).

$$\text{FRP} = \text{الأصول الجارية} - (\text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية})$$

$$\text{FRP} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية} - \text{الخصوم غير الجارية}$$

$$\text{FRP} = \text{FR} - \text{الخصوم غير الجارية} \quad (2)$$

راس المال العامل الإجمالي: يقصد به عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة ويرمز له بـ **FRG** أي:

$$\text{FRG} = \Sigma \text{الأصول الجارية} \quad (1)$$

$$\text{FRG} = \text{الأصول} - \text{الأصول غير الجارية، ومن العلاقة:}$$

$$\text{FR} = \text{أصول جارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

$$\text{FRG} = \text{FR} + \text{الخصوم الجارية} \quad (2)$$

راس المال العامل الخارجي (الأجنبي) **FRE**: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول راس المال العامل الاجمالي او الأصول الجارية ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{FRE} = \text{FRG} - \text{FRP} \quad (1)$$

$$\text{FRE} = \Sigma \text{الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \quad (2)$$

$$\text{FRE} = \text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية} \quad (3)$$

3.1.2. الحالات التي يكون عليها راس المال العامل: يمكن أن يكون رأس المال العامل موجبا، سالبا او معدو ما. إن رأس المال العامل الموجب مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير، ولا يمكن له ان يقيس لنا وضعية السيولة على المدى المتوسط والطويل.

إذا كلما كان راس المال العامل موجبا، كلما كان ذلك مؤشر على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي (السيولة) والعكس صحيح. غير ان هذا يؤثر سلبا على المردودية المالية، لان الاعتماد على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية يعتبر بمثابة تجميد لموارد مالية تتحمل المؤسسة تكلفتها المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة.

راس المال العامل = 0 هذا يعني ان الأصول الجارية = الخصوم الجارية ⇐ توازن مالي أدني، المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة يجب الزيادة في راس المال العامل.

راس المال العامل < 0 هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها. الا ان هذا لا يحمي المؤسسة من مشاكل غير متوقعة في حالة وقوعها بسبب اضطرابات في دورة الاستغلال.

راس المال العامل > 0 هذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية او تعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي. بالمقابل هذا يدل على ان هناء جزء من الاستثمارات ممول بالديون قصيرة الاجل، وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

2.2. احتياجات راس المال العامل (BFR):

1.2.2. تعريف احتياجات راس المال العامل: ان نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها بالإضافة الى القيم غير الجارية توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الاجل(متجددة) وهي الديون الممنوحة من الموردين او تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول الجارية، ويجب على المؤسسة ان تبحث على جزء اخر مكمل وهو ما يسمى **باحتياجات راس المال العامل**. او بعبارة أخرى فان المؤسسة في دورة نشاطها عليها ان تغطي مخزونات ومدينوها (احتياجات الدورة) بالخصوم الجارية (موارد الدورة) فاذا كان الفرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهذا ما يسمى **باحتياجات راس المال العامل**. ونلاحظ ان القيم الجاهزة لا تعبر عن احتياجات الدورة. وكذلك السلفات المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تتعرض في نهاية الدورة للتسوية

2.2.2. كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR): تحسب احتياجات رأس المال العامل

بالعلاقة التالية:

$$\text{BFR} = (\text{الأصول الجارية} - \text{النقدية}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{السلفات المصرفية})$$

او

$$\text{BFR} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم غير جاهزة} - \text{الخصوم الجارية} + \text{السلفات المصرفية}$$

3.2. الخزينة الصافية (TN):

1.3.2.. تعريف الخزينة الصافية: يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة

دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة.

2.3.2. كيفية حساب الخزينة الصافية: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{TN} = (\text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية})$$

$$\text{TN} = \text{FR} - \text{BFR}$$

3.3.2. الحالات التي تكون عليها الخزينة الصافية:

❖ الحالة الأولى: الخزينة الصفرية: وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية المستقبلية.

❖ الحالة الثانية: الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

3. التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

تشكل النسب المالية أحد أبرز مجالات التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب دراسة ديناميكية تستلزم معلومات لأكثر من فترة زمنية معينة لمعرفة سلوكية هذه الفترة، أو مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمؤسسة مع نسب ومؤشرات أخرى لمؤسسات مماثلة. يرجع مصطلح النسبة إلى العلاقة الرياضية بين متغيرين مرتبطين مع بعضهما البعض، حيث يمكن تعريف النسبة على أنها: علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل كل منها رقم من الأرقام المفصح عنها في القوائم المالية.

1.3 تعريف النسبة: عبارة عن علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي معين لاستخلاص تطور ظاهرة

معينة. وهي تعد من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل البنية المالية للمؤسسة. إلا أن نجاعتها في إعطاء حكم موضوعي تتوقف على مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التالية:

☞ متوسط نسب القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة؛

☞ نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى إلى تحقيقها؛

☞ نسب مماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة وذلك بغرض معرفة اتجاه تطور الظاهرة محل الدراسة.

ومن أبرز مزايا التحليل بالنسب ما يلي:

☞ تسهل النسب من المعلومات المالية حيث تظهرها ملخصة وبمبسطة وفق علاقات ذات مغزى لمتخذي القرارات؛

☞ تلقي النسب الضوء على العلاقات المتداخلة بين الحقائق والأرقام لقطاعات متعددة من الأعمال؛

☞ يساعد تحليل النسب في استبعاد جميع حالات الخسائر ونواحي عدم الكفاءة؛

☞ يقدم تحليل النسب معلومات ضرورية للإدارة للقيام بأفعال ضرورية لتسيير المؤسسة؛

☞ يكشف تحليل النسب الأنشطة المرعبة والأنشطة غير المرعبة للمؤسسة، وبالتالي يمكن التركيز على الأنشطة

غير المرعبة والقيام بالأفعال التي تحسن من الكفاءة؛

☞ يستخدم تحليل النسب كأحد المعايير أو المقاييس الفعالة لضبط الأداء والعمليات؛

☞ يساهم تحليل بواسطة النسب في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى.

2.3 أنواع النسب المالية: من بين النسب المالية نجد كل من:

1.2.3 نسب السيولة: تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشاراً وتستخدم كميّار أولي وجوهري

لقياس قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة. وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل.

ان قيمة نسب السيولة يجب ان تكون في حدود متوسط القطاع التي تنتمي اليه المؤسسة، ويجب ان لا تكون السيولة لدى المؤسسة كبيرة حيث انه يفوت عليها العائد المحتمل من توظيف السيولة الفائضة في استثمارات ذات دخل مرتفع.. وتتمثل أساسا في النسب التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة (التداول)} = \frac{\text{الاصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

كلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح النشاط؛ والقيمة المقبولة لهذه النسبة ان تغطي الأصول المتداولة الخصوم المتداولة بمرتتين.

وتعطي هذه النسبة تحليلا اوليا لمدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الاجل في مواعيدها وذلك بتعبئة أصولها المتداولة باعتبارها المصدر الأول لمقابلة هذا النوع من الالتزامات (الخصوم). كما تعد أيضا بمثابة مؤشر على تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي على المدى القصير الذي يعني تحقيق الموائمة بين الاستخدامات (الأصول) والموارد (الخصوم) القصيرة الاجل.

$$\text{نسبة السيولة المختصرة (السريعة)} = \frac{\text{الاصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

كلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح النشاط؛

تستعمل هذه النسبة لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الاجل دون الاضرار التي تسبب موجوداتها من البضاعة.

$$\text{نسبة السيولة الفورية (الانية)} = \frac{\text{النقدية - الاستثمار في الاوراق المالية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

كلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح النشاط؛

يهتم المحللون بهذه النسبة لان موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي.

2.2.3. نسب النشاط: يطلق عليها نسب إدارة الموجودات، تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، أي انها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول.

تتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع التركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة في المؤسسات التجارية. وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن ما بين المبيعات وكل من الحسابات المدينة، والمخزون، والأصول الثابتة واجمالي الأصول.

وتساعد هذه النسب على كشف مناطق الضعف (او تدني الكفاءة في استعمال الموارد) في عمليات المؤسسة. لذلك فان نسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية على المدى الطويل للمؤسسة.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة (غير الجارية)} = \frac{\text{رقم الاعمال خارج الرسم الاصول الثابتة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات. ويتأثر القسم الظاهر للموجودات الثابتة في ميزانية المؤسسة بمجموعة من العوامل منها:

- تكلفة الأصول عند حيازتها؛
- طول فترة حيازتها؛
- سياسات الاستهلاك المتبعة من قبل المؤسسة؛
- كون الأصول مملوكة من قبل المؤسسة او مستأجرة.

مؤشرات النسبة:

- حالة ارتفاع معدل الدوران قد يعني:
 - كفاءة أكثر في استخدام الموجودات الثابتة؛
 - انخفاض قيمة الموجودات نتيجة الاستهلاك المتراكم على مدى السنوات، الامر الذي قد يكون مؤشرا على ضرورة تجديدها او استبدالها؛
 - احتمال استئجار المؤسسة لجانب من أصولها الثابتة؛
 - احتمال عدم انتاج المؤسسة لجميع مبيعاتها؛
 - زيادة استغلال الأصول الثابتة، الامر الذي يعني ضرورة زيادة الاستثمار في هذه الأصول؛
 - العمل بورديات متعددة.

● حالة انخفاض معدل الدوران قد يعني

○ تعطيل بعض الطاقة؛

○ زيادة الاستثمار في هذه الأصول.

يتم حساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على الأصول المتداولة وان ارتفاع هذا المعدل يعد بمثابة مؤشرا جيدا على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على عناصر أصولها المتداولة وتوليد المبيعات منها.

يتحقق الارتفاع بزيادة حجم المبيعات او انخفاض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة او بزيادة المبيعات بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الأصول المتداولة.

اما انخفاض هذا المعدل فيكون نتيجة انخفاض المبيعات او زيادة الأصول المتداولة او انخفاض حجم المبيعات بنسبة أكبر من انخفاض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها، وتعتبر من اشمل مقاييس الكفاية بحكم كونها مؤشرا لقدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق المبيعات، أي إنتاجية هذه الأصول.

وتشير هذه النسبة الى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية، ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، فذا وجد لدينا معدل عام للصناعة، فانه يمكن مقارنة نسب المؤسسة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي اليها المؤسسة.

مؤشرات النسبة:

● حالة ارتفاع معدل الدوران قد يعني:

○ على كفاءة في المبيعات؛

○ او نقص في الاستثمار في الأصول او الاستغلال الكبير لها بالعمل على عدة وريديات؛

○ او شراء بعض المبيعات دون انتاجها.

● حالة انخفاض معدل الدوران قد يعني:

○ عدم استغلال الأصول بكفاءة؛

○ عدم تحقيق المؤسسة مستوى المبيعات المطلوب؛

○ زيادة لا لزوم لها فب الاستثمار.

واهم عيوب معدل دوران مجموع الأصول انها لا تعطي صورة معبرة لمعدلات الدوران بالنسبة للمؤسسات التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن، حيث تظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من احتمالات وجود أداء غير مناسب، وتفاديا لهذه العيوب يجب ان تقر هذه النسبة مع مجموعة النسب الأخرى.

$$\text{معدل دوران راس المال العامل الصافي} = \frac{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}{\text{راس المال العامل الصافي}}$$

توضح هذه العلاقة إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها او تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها. وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثلتها من المؤسسات الأخرى. وبشكل عام، يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع الاخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار.

➔ نسب المخزون ونجد منها:

$$\bullet \text{ معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

يمثل هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي الى مبيعات. وكلما كان هذا المعدل منخفض فان ذلك يعني ان المؤسسة تحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة وغير المطلوبة مما يؤدي الى تجميد جزء من أموال المؤسسة وتحملها لخسائر مالية معتبرة في حالة حدوث انخفاض كبير في الأسعار، ويتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة المبيعات على متوسط المخزون.

$$\circ \text{ معدل دوران مخزون المواد الاولية} = \frac{\text{تكلفة شراء المواد الاولية}}{\text{متوسط مخزون المواد الاولية}}$$

$$\circ \text{ معدل دوران المنتجات التامة الصنع} = \frac{\text{تكلفة المنتجات تامة الصنع}}{\text{متوسط مخزون المنتجات تامة الصنع}}$$

تكلفة المنتجات النصف المصنعة
○ معدل دوران المنتجات النصف مصنعة = $\frac{\text{تكلفة المنتجات النصف المصنعة}}{\text{متوسط المخزون للمنتجات النصف المصنعة}}$

● متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = $\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$

وتفيد هذه النسبة في التعرف على مدى ملاءمة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، وفي التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع ما يوجد لديها من بضائع، كما تفيد في معرفة معدل الأيام التي تبقى فيها البضاعة في مستودعات المؤسسة قبل بيعها وتحويلها الى حسابات مدينة وبالتالي الى نقد يتدفق الى المؤسسة. وتعتبر هذه النسبة أيضا عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة موجوداتها من البضائع، وكذلك على قدرتها على إبقاء هذه الموجودات ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها.

مؤشرات النسبة:

● حالة ارتفاع معدل الدوران قد يعني:

- كفاءة في إدارة المخزون؛
- نوعية جيدة من البضائع ذات القابلية العالية للتسويق؛
- جهاز بيع نشط؛
- استثمار اقل للأموال في هذا البند من الموجودات.

● حالة انخفاض معدل الدوران قد يعني:

- عدم كفاية في إدارة المخزون؛
- زيادة غير مبررة في حجم المخزون؛
- احتمال وجود بضائع تالفة وغير قابلة للتسويق؛
- شك في قدرة جهاز المبيعات؛
- الاستعداد لبداية الموسم؛
- الاستعداد لعقود معينة تتوقع المؤسسة القيام بها؛
- توقع ارتفاع في الأسعار؛
- احتمال حدوث نقص في التوريد.

$$\text{معدل دوران الزبائن (الذمم المدينة)} = \frac{\text{المبيعات السنوية المتضمنة الرسم}}{\text{متوسط رصيد (الزبائن + الحسابات المدينة المماثلة)}}$$

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة، وهو يعبر أيضا عن مدى ملاءمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة وبذا بانه يلقي الضوء على مدى ملاءمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وتحصيل الديون تؤدي الى انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح.

$$\bullet \text{ متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الزبائن}}$$

فترة التحصيل: هي الفترة الزمنية (بالأيام) التي على المؤسسة انتظارها حين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقدا، كما يمكن تعريفها بانها عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم من الحسابات المدينة في فترة معينة بافتراض التزام المدينين بالدفع في المواعيد المتفق عليها، هذا وتجرب ملاحظة ان المبيعات ان الحسابات المدينة تنشأ عادة عن المبيعات الآجلة، لذا يجب تحديد المبيعات النقدية ان توافرت معلومات عنها عند احتساب هذا المعدل.

☞ **معدل دوران الذمم الدائنة:**

$$\bullet \text{ متوسط دوران الموردون} = \frac{\text{المشتريات السنوية المتضمنة الرسم}}{\text{رصيد (الموردين + الحسابات المماثلة)}}$$

$$\bullet \text{ متوسط فترة الائتمان} = 360 \times \frac{\text{رصيد (الموردين + الحسابات المماثلة)}}{\text{المشتريات السنوية المتضمنة الرسم}}$$

3.2.3 نسب المديونية: تقيس هذه النسب المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير (الديون)

لتمويل احتياجاتها وهذا الامر يهم الممولين والملاك والمقرضين.

- يهتم الدائنين بهذه النسب اذ تعتبر بالنسبة لهم بمثابة مؤشر فيما اذا كان من الصواب منح المؤسسة قروض إضافية ام ان الامر يتطلب غير ذلك، نظرا لضخامة الأموال التي سبق للمؤسسة اقتراضها؛
- ان استخدام نسب الاقتراض بشكل كبير، يمكن المالكين من الاحتفاظ بالسيطرة على إدارة المؤسسة بالرغم من ان مساهمتهم تشكل نسبة ضئيلة من مجموع الديون؛

- كذلك يهتم المساهمين بهذه النسب نظرا لان زيادة نسبة القروض في الهيكل المالي للمؤسسة (زيادة معدل الرفع المالي) تؤدي الى مضاعفة العائد من حقوق الملكية فيما اذا كان عائد الاستثمار (العائد على اجمالي الأصول) المحقق او المتوقع اكبر من تكلفة الأموال المقترضة؛
 - مدى اسهام أصحاب المؤسسة والدائنين في تمويل المؤسسة.
- ➔ **نسبة إجمالي الديون الى اجمالي الأصول:** يطلق على هذه النسبة أحيانا نسبة الاقتراض او نسبة التمويل الخارجي. ويتم حسابها بقسمة مجموع الديون على مجموع الأصول. وتفيد هذه النسبة في تبيان النسبة المئوية للأموال التي يتم الحصول عليها من المقرضين لتمويل الأصول.

$$\bullet \text{ نسبة الاقتراض} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

يتم مقارنة هذه النسبة مع المعدل السائد في الوسط او القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة.

- إذا كانت هذه النسبة قد تجاوزت المعدل السائد على مستوى الصناعة (للمؤسسات المماثلة) فان ذلك سيجعل المؤسسة تتحمل أعباء كبيرة من اجل خدمة هذه الديون كما يتوقع ان تواجه المؤسسة صعوبات كبيرة في الحصول على المزيد من الأموال المقترضة مستقبلا.

➔ **نسبة القروض الى حقوق الملكية:** يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجموع الديون على مجموع حقوق الملكية ممثلة في راس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة وكذا المخصصات التي تمثل أرباحا محتجزة، مدى إمكانية سداد الديون من حقوق الملكية في حالة الإفلاس.

$$\frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تشير النتيجة المرتفعة مقارنة بالقطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة الى ان المؤسسة تعتمد اعتمادا كبيرا على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من اعتمادها على أموال المساهمين، الامر الذي يمثل انخفاض هامش الأمان وزيادة المخاطر بالنسبة للدائنين ويجعل سداد الفائدة من طرف المؤسسة في حالة انخفاض نشاطها موضع شك كبير، وقد يجعل المؤسسة تتعرض لمخاطر أكبر مقارنة مع مثيلة من المؤسسات الأخرى.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{مجموع رؤوس الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

وهي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي أي تشبعها بالديون ومن المستحسن ألا تنخفض عن 0.5

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\sum \text{الديون}}{\text{الاصول غير جارية}}$$

تستخدم هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموالهم، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

$$\text{معدل اكتساب الفوائد (تغطية الفوائد)} = \frac{\text{الارباح والفوائد قبل الضرائب}}{\text{فوائد القروض}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة أرباح المؤسسة على تسديد فوائد القروض فكلما كانت النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشرا على قدرة المؤسسة على خدمة ديونها مما يزيد من ثقة الدائنين.

- تقيس هذه النسبة المدى الذي تستطيع به المؤسسة استخدام إيراداتها لمواجهة الفائدة على القروض؛
- كلما زاد هذا المؤشر كان وضع المؤسسة جيدة ويزيد ثقة المقرضين بها؛
- يخدم أصحاب القروض طويلة الاجل؛
- يعاب عليه احتساب إمكانية سداد الفائدة فقط دون الالتزام تجاه حملة الأسهم الممتازة والدين والايجار الخاص بالتأجير التمويلي.

4.2.3. نسب الربحية: تفحص نسب الربحية مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح. ويمكن تصنيفها الى:

➔ نسبة الربحية التجارية:

تهدف مجموعة النسب التي تقيس الربحية التجارية للمؤسسة الى الكشف عن مدى نجاح السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة ومدى نجاح إدارة المؤسسة في التعامل مع التكاليف وتخفيضها، ومن ثم مدى قدرتها على توليد الأرباح من المبيعات. وتتكون مجموعة هذه النسب من:

$$\bullet \text{ نسبة هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{رقم الاعمال الصافي} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رقم الاعمال الصافي}}$$

تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.

$$\bullet \text{ نسبة هامش القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الاعمال الصافي}}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.

$$\bullet \text{ نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال} = \frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال الصافي}}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.

$$\bullet \text{ نسبة هامش نتيجة الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال الصافي}}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.

$$\bullet \text{ نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال الصافي}}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية

المحور الخامس: التحليل المالي من المنظور الوظيفي:

تمهيد:

ان التحليل المالي من منظور الوظيفي جاء ليحاول تجاوز القصور (الثغرات) الذي ظهر في التحليل المالي وفق منظور السيولة- استحقاق، حيث يهتم هذا الأخير بدراسة البنية المالية للمؤسسة باعتبارها كيانا قانونيا له ذمة مالية. فان التحليل المالي من المنظور الوظيفي يعتبر أسلوب اخر للتحليل المالي، حيث بالإضافة الى اهتمامه بهدف التوازن المالي فهو يهتم كذلك بهدف المردودية الذي يعتبرها عنصرا مهما ومكملا لهدف التوازن المالي وذلك بتقديم معيار اخر لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات بما يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة والذي يعرفها على انها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في: وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل⁹.

1. مفهوم الميزانية الوظيفية: يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات المؤسسة التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال¹⁰.

1.1 تعريف الميزانية الوظيفية: الميزانية الوظيفية ليست الا شكل من أشكال الميزانية ويطلق عليها اسم الوظيفية أن ترتيب الأقسام فيها يكون على أساس الوظيفة التي تتعلق بكل قسم¹¹. تعرف أيضا بانها "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة الاستغلال ودورة الاستغلال"¹².

2.1 الاسس التي تبنى عليها الميزانية الوظيفية: يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي¹³:

- ☞ **كتلتين من الأصول:** الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) والاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية)؛
- ☞ **كتلتين من الخصوم:** الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) والموارد المتداولة (أسفل الميزانية)؛
- ☞ **الخزينة (موجبة أو سالبة):** كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

⁹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، " التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات «، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 75

¹⁰ -Hubert de la Bruslerie, **analyse financière information financière et diagnostic**, Dunod, 3 éditions, Paris, France, 2006, p94

¹¹ - CHIHA.K, **finance d'entreprise, approche statique**, édition HOUMA, Alger 2009, p.55

¹² - Hubert de la Bruslerie, Op.cit., P94

¹³ - Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**, l'harmattan, paris, France, 2009, p82

3.1. عناصر الميزانية الوظيفية: يتم اعداد الميزانية الوظيفية من خلال إعادة ترتيب عناصر الأصول والخصوم

من الميزانية المحاسبية حسب المؤشر الوظيفي الذي يظهر الميزانية الوظيفية في ثلاثة بنود أساسية كما يلي:

☞ الاستخدامات الثابتة التي تكون دورة الاستثمار؛

☞ الأصول والخصوم الجارية التي تكون دورة الاستغلال؛

☞ الموارد الدائمة التي تكون دورة التمويل.

وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي:

الجدول رقم (08): الميزانية الوظيفية

دورة التمويل	الموارد الثابتة	الاستخدامات الثابتة	دورة الاستثمار
دورة الاستغلال	الخصوم الجارية للاستغلال	الأصول الجارية للاستغلال	دورة الاستغلال
	الخصوم الجارية خارج الاستغلال	الأصول الجارية خارج الاستغلال	
	الحزينة السالبة	الحزينة الموجبة	

Source : Alain Marion, *Analyse financière concepts et méthodes*. DUNOD, 3 éditions, Paris, France, 2004, p38

ونقدم في الجدول التالي كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية:

الجدول رقم (09) الميزانية المالية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
R_D الموارد الدائمة - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة والطويلة الأجل - موع الاهتلاكات والمؤونات	E_s الاستخدامات المستقرة (بقيم اجمالية) - الاستثمارات المادية والمنوية والمالية - الأصول ذات الطبيعة المستقرة
R_{ex} موارد الاستغلال - مستحقات المورد وملحقاته	E_{ex} استخدامات الاستغلال (بقيم اجمالية) - المخزونات - حقوق العماء وملحقها
R_{hex} موارد خارج الاستغلال - موارد أخرى	E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال (بقيم اجمالية) - حقوق أخرى
R_h موارد الحزينة - الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الحزينة)	E_h استخدامات الحزينة
R مجموع الموارد (بقيم اجمالية)	E مجموع الاستخدامات (بقيم اجمالي)

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، " التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 81

2. أدوات التحليل الوظيفي: ان تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من منطلق التحليل الوظيفي يكون من خلال دراسة وتقييم مؤشرات التوازن الوظيفي والتي تتمثل في كل من¹⁴:

1.2. راس المال العامل الوظيفي (FRNG): يعرف على انه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة "الاستخدامات المستقرة" باستخدام الموارد المالية الدائمة "الموارد الدائمة" ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، ويحسب بالعلاقة التالية:
راس المال العامل الوظيفي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة الاجمالية

$$FRNG = R_D - R_s$$

1.1.2. حالات راس المال العامل الوظيفي: توجد ثلاث حالات لراس المال العامل الوظيفي هي:

☞ راس المال العامل الوظيفي موجب: $FRNG > 0$ هذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى الطويل، أي تمكنت من تغطية كامل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام موارد طويلة الأجل مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

☞ راس المال العامل الوظيفي سالب: $FRNG < 0$ هذا يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل الاستخدامات الاجمالية المستقرة باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت عجز وهي بحاجة إلى أموال إضافية أو بحاجة إلى تقليص التثبيتات حتى تتساوى مع امكانياتها المالية.

☞ راس المال العامل الوظيفي معدوم: $FRNG=0$ يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل مختلف الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة دون تحقيق فائض ولا عجز.

2.2. احتياجات في راس المال العامل (BFR): هي احتياجات المؤسسة من الأموال لتغطية دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والتي تنشأ بسبب الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية الموافقة. وهي تنقسم الى قسمين هما:

☞ احتياجات في راس المال العامل للاستغلال (BFRE): تمثل الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال، أي الفرق بين احتياجات دورة الاستغلال (مخزونات وحقوق) وموارد دورة الاستغلال (ديون الاستغلال)، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$BFRE = (\text{مخزونات} + \text{حقوق الاستغلال}) - \text{ديون}$$

¹⁴ -Hervé Hutin «Toute la finance d'entreprise en pratique, 2^{eme} édition, Editions d'organisation, Paris, 2003, PP76-80

احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE) : تتعلق بالاحتياجات الناتجة عن الدورة خارج الاستغلال حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFRHE} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{ديون خارج الاستغلال}$$

احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg) : تمثل مجموع احتياجات في رأس المال للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFRg} = \text{BFRE} + \text{BFRHE}$$

3.2. الخزينة الصافية الإجمالية: يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل¹⁵. ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها¹⁶.

لكي تكون الخزينة الصافية للمؤسسة متوازنة يجب ان تسمح الموارد الدائمة المتوفرة لها بتمويل الاستثمارات والاحتياجات في رأس المال العامل، أي ان يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي مساويا على الأقل للاحتياجات في رأس المال العامل.

وتحسب الخزينة ا الإجمالية الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وانطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

$$\text{T}_{ng} = \text{E}_t - \text{R}_t$$

$$\text{T}_{ng} = \text{FR}_{ng} - \text{BFR}_g$$

¹⁵- Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**. Groupe revue fiduciaire, 2 éditions, paris, 2001, p.61

¹⁶ - مبارك لسوس، التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص

1.3.2. الحالات التي تكون عليها الخزينة الصافية الاجمالية:

❖ **خزينة صافية اجمالية معدومة:** هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

❖ **خزينة صافية اجمالية موجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل التمويل جزء من الأصول الجارية التي قد تفوق الخصوم الجارية.

❖ **خزينة صافية اجمالية سالبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

3. تطبيق: باستخدام الميزانية الوظيفية التالية:

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة	207500	70,3	الموارد الثابتة	270605	92,4
الاستخدامات الثابتة للاستغلال	194500		تمويل خاص	190605	
الاستخدامات الثابتة خارج الاستغلال	11200		ديون مالية ثابتة	80000	
الأصول الجارية	86920	29,7	الخصوم الجارية	22015	7,6
الأصول الجارية للاستغلال	72700		ديون الاستغلال	14720	
الأصول الجارية خارج الاستغلال	0		ديون خارج الاستغلال	7295	
خزينة الاصول	14220		خزينة الخصوم	0	
المجموع	292620	100	المجموع	292620	100

المطلوب: حساب كل من:

1. رأس المال العامل
2. احتياجات رأس المال العامل
3. الخزينة الصافي
4. علق على الوضعية المالية

الحل:

1. حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

$$64905 = 205700 - 270605 =$$

او رس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

$$64905 = 22015 - 86920 =$$

2. حساب احتياجات رأس المال العامل BFR

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - خزينة الأصول) - (الخصوم الجارية - خزينة الخصوم)

$$50685 = (0 - 22015) - (14220 - 86920) =$$

3. حساب الخزينة الصافية: TN

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$14220 = 0 - 14220 =$$

او الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

$$14220 = 50685 - 64905 =$$

التعليق: التوازن المالي قصير المدى محقق، أي ان صاحبة هذه الميزانية تتمتع بسيولة على المدى القصير، ويمكن لها ان تقوم باستثمارات إضافية نظرا لامتلاكها لموارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها.

المحور السادس: تحليل الاخطار، المردودية والرافعة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية والخلية الأساسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الرئيسي للأسواق بالمنتجات، وعليه يتوجب البحث عن أفضل الطرق لتسيير المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف مختلف المتعاملين معها من عملاء وموردين والمالكين أو المساهمين. فالمسير المالي يتعامل مع وضعيات مالية مختلفة ويتوجب عليه اتخاذ قرارات متعلقة بهذه الوضعيات، وحتى تكون هذه القرارات مناسبة يتوجب عليه إجراء تشخيص شامل للوضعيات المالية للمؤسسة. حيث من النقاط التي يركز عليها المسير المالي هي مواجهة مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة والتحكم فيها، فمنها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة ومنها ما يتعلق بالاستغلال والنشاط العادي للمؤسسة. وعلى هذا الأساس كان موضوع البحث هو دراسة المخاطرة في المؤسسة، والذي يقودنا الى طرح التساؤلات التالية:

➤ ما هي مختلف الأخطار التي تواجه المؤسسة؟

➤ كيف يمكن قياسها والتحكم فيها؟

تواجه المؤسسة الاقتصادية أخطار متعددة مرتبطة بنشاطها، ويترتب على هذه الأخطار آثار سلبية بداية من تناقص المردودية حتى الإفلاس وزوال المؤسسة، فمن هنا تبرز أهمية تسيير هذه المخاطر والتقليل من آثارها. حيث نجد أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة:

➤ الخطر المرتبط بالاستغلال أو الخطر الاقتصادي؛

➤ الخطر المالي.

1 خطر الاستغلال (الخطر الاقتصادي): يرتبط هذا الخطر برقم الأعمال الذي يعتبر منبع إيرادات المؤسسة وما يميز رقم الأعمال انه غير متحكم فيه بسبب ارتباطه بالبيئة الخارجية، والتي تعتبر عنصر خارجي غير خاضع لإدارة ورقابة المؤسسة، إذن فان رقم الأعمال يخضع إلى متغيرات عشوائية ذلك أن محيط المؤسسة يتميز بعدم التأكيد فلا يمكن التكهن بتغيراته.

1.1 تعريف خطر الاستغلال: يقصد بمخطر الاستغلال التغير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم

والذي يحدث تأثيرا سلبيا على مختلف معايير المردودية والتسيير والمتمثلة في نتيجة الاستغلال، والمردودية المالية.

2.2. قياس خطر الاستغلال: تعد عتبة المردودية من الأساليب التخطيطية والرقابية وتقييم التشغيل، لما لها من فوائد في حساب رقم الاعمال اللازم لتغطية التكاليف، وتاريخ بداية تحقيق الأرباح، وتوقع النتيجة.... الخ، تساعد المحاسب الإداري في التخطيط للإنتاج بما يمكن من الوصول الى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في الفترة القصيرة الاجل، ذلك ان مجموعة الموارد المتاحة تكون ثابتة الى حد ما في الفترة القصيرة، كما يعد تحليل عتبة المردودية أحد التحليلات الهامة للإدارة والتي تمكنها من الحصول على المعلومات المتعلقة بسلوك التكاليف والارباح، وكيفية تغيرهما مع تغيير حجم النشاط، اذا يعتبر تحليل عتبة المردودية جزء من تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والارباح،

1.2.1. تعريف عتبة المردودية: هي النقطة التي تصل فيها المؤسسة برقم اعمالها الى نقطة تغطية مجموع تكاليفها أي تحقق فيها نتيجة معدومة. وانطلاقا من هذه النقطة تبدأ المؤسسة في تحقيق الأرباح، وقبل هذه النقطة تكون حققت خسارة.

2.2.1. حساب عتبة المردودية: من العلاقة الأساسية لحساب النتيجة

النتيجة = الإيرادات - المصاريف

او النتيجة = رقم الاعمال الصافي - \sum التكاليف

النتيجة = رقم الاعمال الصافي - (التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة)

النتيجة = رقم الاعمال الصافي - التكاليف المتغيرة - التكاليف الثابتة.

النتيجة = ه/ التكلفة المتغيرة (الربح الإجمالي) - التكاليف الثابتة.

وعند رقم الاعمال نقطة الصفر النتيجة تساوي 0، ومنه

0 = ه/ التكلفة المتغيرة - التكاليف الثابتة، وهذا يعطي

ه/ التكلفة المتغيرة = التكاليف الثابتة

أي ان نقطة الصفر تتحقق عندما يصل رقم الاعمال المتراكم الى تغطية مجموع التكاليف وبالتالي فالربح الإجمالي عند هذا القيمة من رقم الاعمال يغطي التكاليف الثابتة ويساويها.

👉 **حساب عتبة المردودية جبريا:** يمكن حساب عتبة المردودية جبريا باستعمال طرق حسابية بسيطة: ليكن

لدينا

- رقم الاعمال الصافي السنوي المحقق في المؤسسة هو: CA

- ه/ التكلفة المتغيرة الموافق له هو: M/CV

- اما التكاليف الثابتة فهي: CF

- عتبة المردودية: **SR**
- معدل الهامش على التكلفة: **TM/CV**

ولدينا النسبة $\frac{M/CV}{CA}$ في أي قيمة من طرفيها تبقى ثابتة (في الفترة القصيرة) وبأخذ نقطتين عند تحقق رقم الاعمال السنوي، عتبة المردودية تكون

$$\frac{M/CV}{CA} = \frac{M/CV}{SR} = \frac{CF}{SR} \quad \text{عند SR}$$

$$SR = \frac{CA \times CF}{M/CV} \quad (1)$$

وبضرب الطرفين في الوسطين نستنتج العلاقة التالية:

كما انه بواسطة العلاقة الثلاثية البسيطة يمكن ان نحصل على نفس النتيجة

$$CA_{\text{السنوي}} \longrightarrow M/CV$$

$$SR \longrightarrow CF$$

$$SR = \frac{CA \times CF}{M/CV} \quad (1)$$

ويقسمة كل من البسط والمقام على **CA** نحصل على:

$$SR = \frac{\frac{CA \times CF}{CA}}{\frac{M/CV}{CA}} = \frac{CF}{TM/CV}$$

$$SR = \frac{CF}{TM/CV} \quad (2)$$

ونحصل على نفس العلاقة من المعادلة

$$CF = \frac{M/CV}{CA} \times SR$$

وبما ان النسبة $\frac{M/CV}{CA}$ ثابتة فانه

$$SR = \frac{CF}{\frac{M/CV}{CA}} = \frac{CF}{TM/CV}$$

ونستعمل احدي العلاقتين (1) او (2) لحساب **SR** حسب توفر العناصر المكونة لها. وإذا كانت المعلومات

المتوفرة على أساس الوحدات المنتجة والمباعة عند نقطة الصفر كما يلي:

مج التكاليف = (التكلفة المتغيرة للوحدة × عدد الوحدات) + التكاليف الثابتة
 وعند رقم الاعمال نقطة الصفر = التكاليف الاجمالية = رقم الاعمال الإجمالي أي

$$P_u \times Q = CV_u \times Q + CF \rightarrow CF = Q(P_u - CV_u)$$

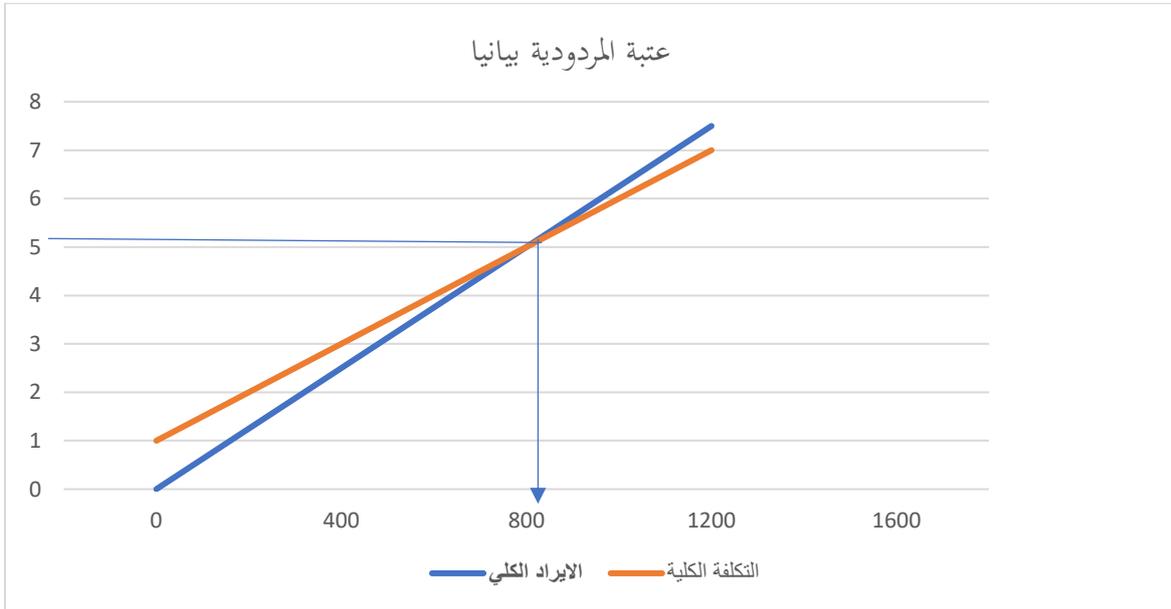
$$Q = \frac{CF}{(P_u - CV_u)} \dots \dots \dots (1)$$

أي ان عدد الوحدات المنتجة والمباعة عند عتبة المردودية :

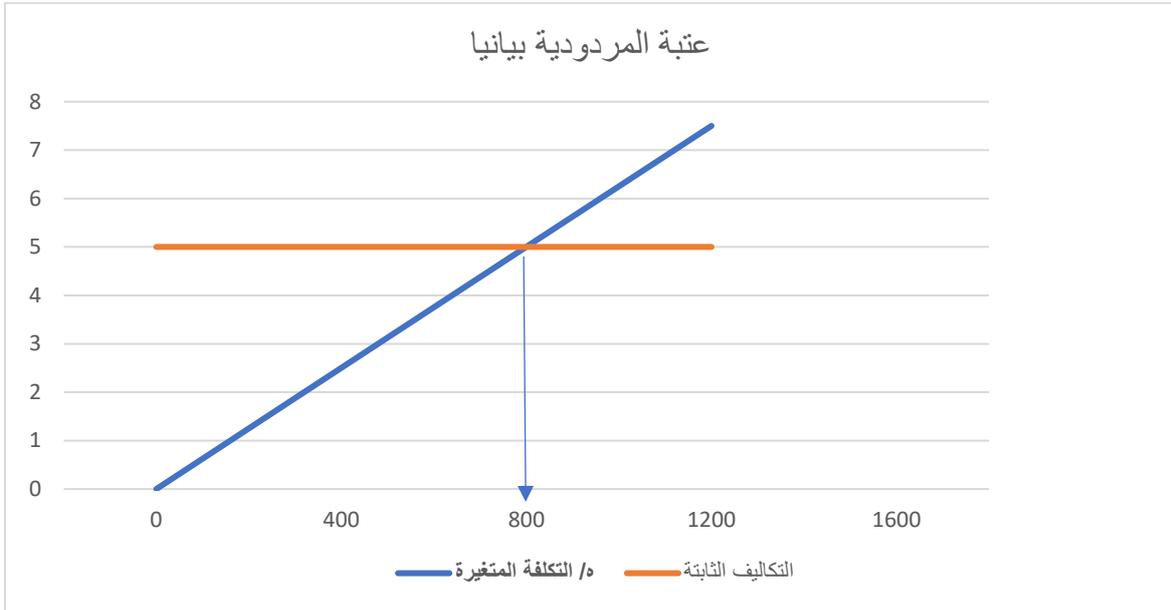
$$Q = \frac{CF}{M/CV_U}$$

حساب عتبة المردودية بيانيا: لحساب عتبة المردودية بيانيا في معلم متعامد نستعمل احدى العلاقات التالية:

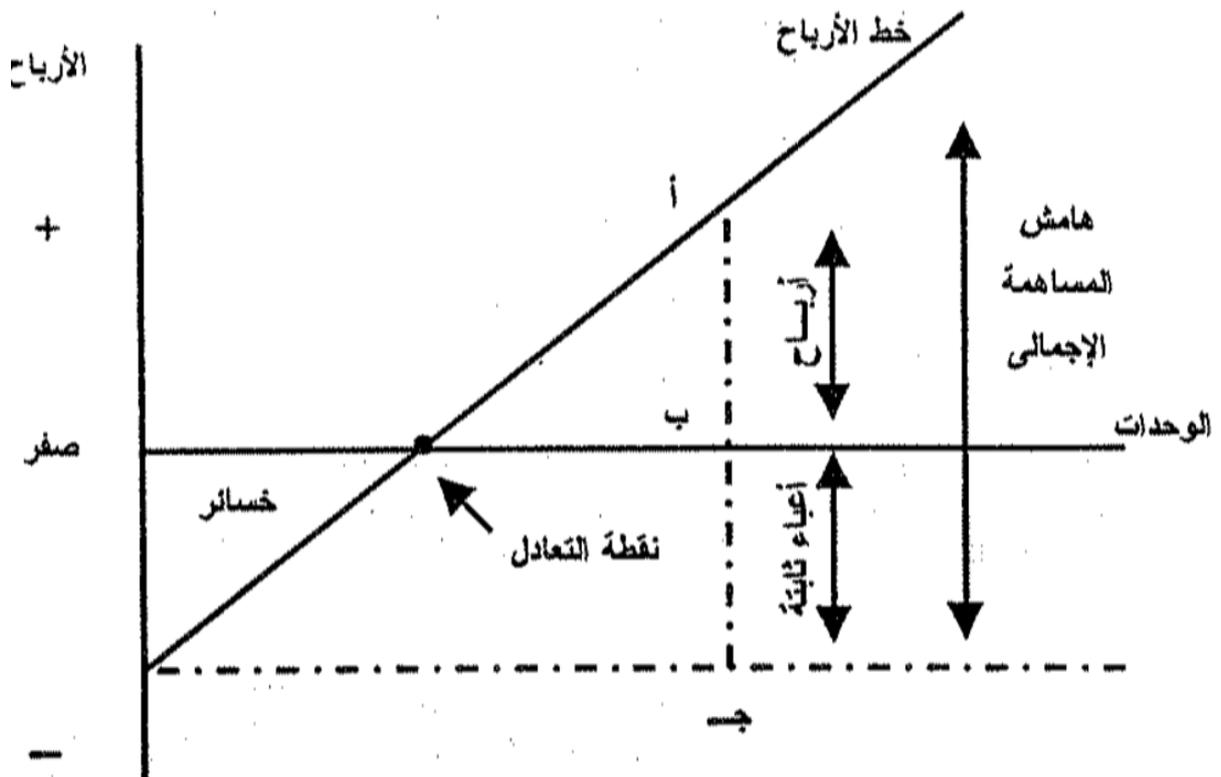
$$CA = CV + CF (1)$$



$CF = MCV$ (2)



$RT=0$ (3)



حساب عتبة المردودية زمنيا: كما نحسب عتبة المردودية يمكن حساب الزمن الذي تتحقق فيه عتبة المردودية باستعمال الطريقتين الجبرية والبيانية.

• حساب الزمن الذي يتحقق فيه رقم الاعمال نقطة الصفر جبريا:

• الطريقة 1:

$$M/CV = CF$$

$$360 \text{ Jours ou } 12 \text{ mois} \longrightarrow M/CV$$

$$CF \longrightarrow PM$$

$$PM = \frac{CF \times 360}{M/CV} = \dots \text{jours}$$

او

$$PM = \frac{CF \times 12}{M/CV} = \dots \text{mois}$$

طريقة 2:

• حساب SR بالقيمة

$$CA \longrightarrow 360 \text{ Jours ou } 12 \text{ mois}$$

$$SR \longrightarrow PM$$

$$PM = \frac{SR \times 360}{CA} = \dots \text{jours}$$

او

$$PM = \frac{SR \times 12}{CA} = \dots \text{mois}$$

حساب رقم الاعمال نقطة الصفر زمنيا بيانيا: بنفس الطريقتين التي حسب بها جبريا نستعملها بيانيا

$$M/CV = CF$$

باستعمال العلاقة:

مع تمثيل الزمن الذي يعوض رقم الاعمال الصافي على محور السينات اما محور العيانات فهو يمثل الربح الإجمالي والتكاليف الثابتة. بافتراض ان رقم الاعمال موزع بشكل منتظم على طول السنة ونحسب المعدل الشهري للربح

$$\frac{MCV}{12}$$

وعليه يمكن حصر ثلاث حالات للنشاط حسب تحليل نقطة التعادل:

☞ عدم تمكن النشاط من الوصول إلى نقطة التعادل، حيث لا يكفي رقم الأعمال لتغطية مجموع المصاريف وبالتالي تتحقق خسارة؛

☞ يكون النشاط في نقطة التعادل أي حالة لا ربح ولا خسارة إذا كان رقم الأعمال يعادل رقم أعمال نقطة التعادل؛

☞ إذا تجاوز النشاط النقطة الميتة حيث يتحقق التعادل قبل نهاية الدورة وعليه تحقق المؤسسة ربح.

3.2.1. استخدامات عتبة المردودية: توجد عدة استخدامات للنقطة الميتة في مجال التحليل المالي ومن أهمها:

☞ قياس القدرة الربحية للمؤسسة بالاعتماد على عنصر الزمن حيث إذا تمكنت المؤسسة من تغطية تكاليفها بواسطة رقم الأعمال منذ الأشهر الأولى فذلك يعني أن معظم الإيرادات المقبلة هي عبارة عن أرباح خلال الأشهر المتبقية وإذا طالت مدة تغطية التكاليف قلت الربحية؛

☞ تساعد النقطة الميتة على اختيار الاستراتيجية المناسبة وذلك باللجوء إلى تكثيف الجهود الاستثمارية من أجل تدنية النقطة الميتة إلى أكبر حد ممكن، بغية مضاعفة الإنتاج لامتصاص التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة وبالتالي تحقيق الربحية؛

☞ المساعدة على إعادة النظر بهيكل التكاليف وعلاقته بمستوى النشاط عن طريق إعادة النظر في القواعد الإنتاجية من أجل تدنية التكاليف.

4.2.1.. هامش الأمان: يمكن تعريفه بأنه الفرق بين رقم الأعمال المحقق أو المتوقع ورقم الأعمال نقطة الصفر ويمكن حساب قيمته من العلاقة التالية:

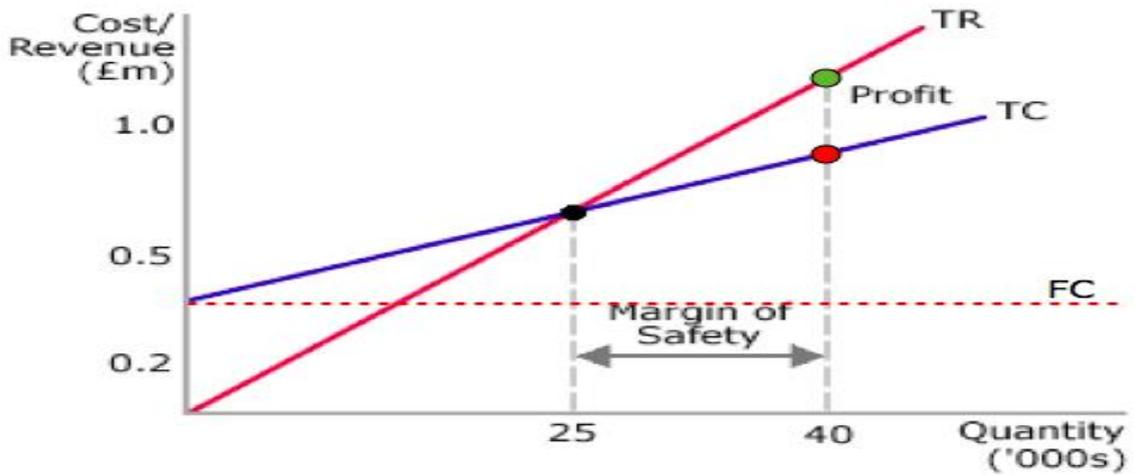
$$MS = CA - SR$$

او

$$\frac{MS}{CA} \times 100$$

يمثل هامش الأمان المقدار الذي يمكن ان تنخفض به المبيعات قبل ان تحقق المؤسسة خسارة. كما يعبر هذا الفرق عن الزيادة في رقم الأعمال بالنسبة لعتبة المردودية.

ويمكن توضيح هامش الأمان من خلال الشكل التالي:



مثال 1:

تبلغ التكاليف المتغيرة الى رقم الاعمال في مؤسسة 60% والنفقات الثابتة 5000 دج، بينما نتيجة الاستغلال فبلغت 1750 دج.

احسب:

- رقم الاعمال نقطة الصفر لهذه المؤسسة؛
- رقم الاعمال المحقق في هذه الدورة
- اثبت نتيجة نقطة الصفر بيانيا
- هامش المن ونسبة الأمان لهذه المؤسسة

الحل:

- نسبة الهامش /تكلفة المتغيرة = $100\% - 60\% = 40\%$

$$SR = \frac{CF}{TM/CV} = \frac{\text{ثابتة التكاليف}}{\text{رج نسبة}} = \text{رقم الاعمال نقطة الصفر}$$

$$SR = \frac{5000}{0,4} = 12500 \text{ DA}$$

$$SR = \frac{CA \times CF}{M/CV}$$

• لدينا

$$CA = \frac{SR \times M/CV}{CF}$$

$$CA = \frac{12500 \times (1750 + 5000)}{5000} = 16875 \text{ DA}$$

$$CA \longrightarrow \%100$$

او:

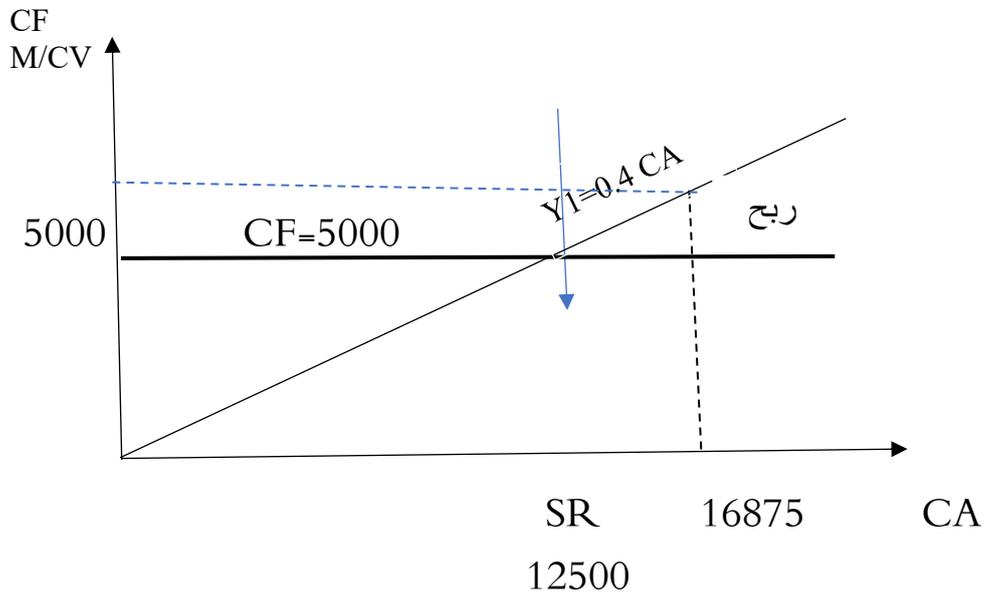
$$M/CV \longrightarrow \%40$$

$$CA = \frac{6750 \times 100}{40} = 16875 \text{ DA}$$

لتحديد رقم الاعمال نقطة الصفر بيانيا يمكن استعمال العلاقة الربح الإجمالي بالتكاليف الثابتة

$$Y1 = M/CV = 0.4 X$$

$$Y2 = CF = 1750$$



هامش الأمان = رقم الاعمال - عتبة المردودية

$$MS = CA - SR$$

$$MS = 16875 - 12500 = 4375 \text{ DA}$$

$$\%26 = 100 \times \frac{4375}{16875} = \text{مؤشر هامش الأمان}$$

2. **الخطر المالي:** يتمثل الخطر المالي في ارتفاع خطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون. الأمر الذي يؤثر سلباً على مردودية المؤسسة.

1.2 **تعريف المردودية:** تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها.

أو أنها قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة.

كما تعرف المردودية بشكل عام بأنها النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة في تحقيق هذه النتيجة. أما المؤشرات المستعملة في حساب المردودية فهي مختلف النواتج مثل نتيجة الاستغلال، النتيجة الجارية قبل الضرائب، النتيجة الصافية، أي الأرصدة المحددة في جدول النتائج والواقعة بين القيمة المضافة والنتيجة الصافية، التي تقسم على مجاميع رأس المال مثل مجموع الأصول، الأموال الخاصة ورقم الاعمال.

2.2 **أنواع المردودية:** من التعريف نسجل 3 أنواع رئيسية لها نجملها في الآتي:

☞ **المردودية التجارية:** هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح

المحقق من المبيعات الصافية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

$$R_c = \frac{RN}{CA HT}$$

أي

المردودية الاقتصادية: تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة. أي تقيس

قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائض في إطار النشاط الاستغلالي (الرئيسي) دون اعتبار لشروط التمويل سياسات الاستثمار والتوزيع. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة التشغيلية}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

تسمح لنا النسبة أعلاه، بقياس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية المستثمرة المكونة من الاستثمارات

الصافية واحتياج في رأس المال العامل في تكوين النتيجة التشغيلية، بمعنى حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين النتيجة التشغيلية.

☞ **المردودية المالية:** مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار

نشاطها. تهتم بإجمالي نشاط المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية.

ويمكن حساب مردودية الاموال الخاصة من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة)}$$

توضح النسبة اعلاه، مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، حيث كلما كان هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل للمؤسسة. تأخذ المردودية المالية للأموال الخاصة الحالات التالية:

- حالة المردودية سالبة: معناه لا توجد المردودية
- حالة المردودية $< 0\%$ و $> 5\%$ معناه مردودية موجودة لكن ضعيفة؛
- حالة المردودية $< 5\%$ و $> 10\%$ معناه مردودية موجودة لكن متوسطة؛
- حالة المردودية $\leq 10\%$ معناه وجود مردودية بنسبة مقبولة.

ان الاسباب المؤدية إلى تراجع المردودية المالية للأموال الخاصة تكمن أساسا فيما يلي:

- عوائق ظرفية: حالة التراجع المفاجئ للمبيعات؛
- عوائق هيكلية: تراجع الطلب نتيجة لحالة الكساد أو لقوة المنافسة؛
- المرور بمرحلة انتقال: الدخول في السوق أو طرح منتج جديد؛
- ظروف مالية استثنائية: نتيجة سالبة من جراء الاقتراض أو الاستدانة مثلا .

نشير أن هناك مجموعة من النسب تعكس المردودية المالية (المردودية المالية ناتجة عن ثلاث

سياسات أساسية للمؤسسة) والتي توضح في الشكل الآتي:

$$\text{السياسة التجارية والتي تتمثل في نسبة} \frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{رقم الاعمال الصافي السنوي}}$$

$$\text{سياسة الإنتاج والتي تتمثل في نسبة} \frac{\text{رقم الاعمال الصافي السنوي}}{\text{الاقتصادية الاصول}}$$

$$\text{سياسة التمويل والتي تتمثل في نسبة} \frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

أي يمكن توضيح المردودية المالية من خلال العلاقة التالية :

$$\frac{\text{الاصول الاقتصادية}}{\text{الاموال الخاصة}} \times \frac{\text{رقم الاعمال الصافي}}{\text{الاصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الاعمال الصافي}} = \text{المردودية المالية}$$

كما يمكن تحليل نسبة $\frac{\text{الاصول الاقتصادية}}{\text{الاموال الخاصة}}$

$$\frac{\text{الاصول الاقتصادية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \frac{\text{الاموال الخاصة} + \text{الديون}}{\text{الاموال الخاصة}} = 1 + \frac{\text{الديون}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

(معامل المديونية)

مثال 2: لدينا مؤسستين مؤسسة "A" تعتمد في تمويلها على الأموال الخاصة فقط والمؤسسة "B" تعتمد على التمويل المزدوج (أموال خاصة وديون مالية)

المؤسسة B	المؤسسة A	رموز المتغيرات	البيان
200.000	200.000	AT	مجموع الأصول الاقتصادية
50.000	200.000	CP	الأموال الخاصة
150.000	-	D	الديون
40.000	40.000	RE	النتيجة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب
% 20	% 20	RE / AP	معدل المردودية الاقتصادية قبل الضرائب
%40	%40	t	معدل الضرائب على الارباح
%12	%12	Re (1- t)	معدل المردودية الاقتصادية بعد الضرائب
%10	-	i	تكلفة الديون
15000	-	Di	مصاريف مالية
25000	40000	RG = RE - Di	نتيجة اجمالية
%50	% 20	Rcp= RG/CP	المردودية المالية قبل الضريبة
15000	24000	RN=RG(1-t)	نتيجة صافية
%30	%12	Rcp= RN/CP	معدل المردودية المالية بعد الضريبة

ملاحظات:

1. ان العلاقة التي تربط معدل المردودية الاقتصادية بالمردودية المالية تتلخص فيما يلي:

$$R_{cp} = R_e (1-t)$$

بالنسبة للمؤسسة غير المستدانة.

$$R_{cp} = \left[R_e + (R_e - i) \frac{D}{CP} \right] \times (1 - t)$$

بالنسبة للمؤسسة المستدانة:

نستنتج انه عند مستوى معين من الاستدانة المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + أثر الرفع المالي

$$R_{cp} = [20\% + (20\% - 10\%) \times 3] (1 - 40\%) = 30\% \quad \text{" B "}$$

3. تحليل الرافعة

1.3. مفهوم الرافعة المالية (الرفع المالي): تعرف أثر الرافعة المالية على أن المؤسسة تعتمد على الاقتراض

في سداد احتياجاتها المالية وفي رفع ربحية السهم، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدفوعة، فإذا كانت ظروف السوق رائجة وعلى استعداد لتقبل المزيد من المبيعات، زادت الحاجة إلى تمويل جديد لذلك، فتزداد الحاجة إلى الأموال برفع مقدار القروض للاستفادة من فرصة الربح الجديدة، فالأرباح ترتفع ما دام هناك ارتفاع في الإيرادات من المبيعات وكان أكبر من ارتفاع الفوائد على القروض، وبالتالي تزداد أرباح المساهمين .

بشكل عام نقول إنه يوجد أثر للرافعة في حالة كون تغير مقدار يؤدي إلى تغير واسع أو كبير للمقدار الآخر المرتبط به (سواء بالزيادة أو النقصان). وعليه فإن الرفع المالي يقيس الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية. وبقراءة معمقة فإن الرفع المالي يتلخص في العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معينة.

2.3. الصيغة الرياضية لأثر الرافعة المالية: لتكن لدينا العناصر التالية:

- النتيجة العملياتية (RE)
- النتيجة الصافية (RN)
- المردودية الاقتصادية (Re)
- مردودية الأموال الخاصة (R_{CP})
- الاستنادة الصافية (الديون الصافية) (Dn)
- معدل الفائدة (i)
- تكلفة الاستنادة (Di)
- الضريبة على أرباح المؤسسات (IBS)
- مجموع الأصول (AT) أو (CP+D)
- معدل الضريبة على الأرباح (t)

ولدينا:

$$R_{CP} = \frac{RN}{CP}$$

$$RN = RE - Di - IBS$$

وبالتالي:

$$R_{CP} = \frac{RE - Di - IBS}{CP}$$

نحصل على:

$$R_{CP} = \frac{(RE - Di)(1 - t)}{CP}$$

هذه العلاقة يمكن أن نعيد كتابتها وفقا للعلاقة التالية:

$$R_{CP} = \frac{\left\{ \left[RE \times \frac{(CP + D)}{(CP + D)} \right] - Di \right\} \times (1 - t)}{CP} \dots \dots \dots (1)$$

وبما أن المردودية الاقتصادية تحسب بالعلاقة التالية:

$$Re = \frac{RE}{CP + D}$$

يمكن إعادة كتابة العلاقة (1) بالشكل التالي:

$$R_{CP} = \frac{\left\{ [Re \times (CP + D)] - Di \right\} \times (1 - t)}{CP}$$

ومنه تصبح:

$$R_{CP} = \frac{\left\{ [D \times (Re - i)(1 - t)] + [(Re \times CP)(1 - t)] \right\}}{CP}$$

أي ان:

$$R_{CP} = (Re - i) \frac{D}{CP} \times (1 - t) + Re (1 - t)$$

$$R_{CP} = \left[(Re - i) \frac{D}{cp} + Re \right] \times (1 - t)$$

حيث تمثل:

☞ $(Re - i)$ الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

☞ $\frac{D}{CP}$ الرافعة المالية وتعكس تركيبة المزيج التمويلي

☞ $(Re - i) \times \frac{D}{CP}$ أثر الرافعة المالية.

كما يمكن البرهنة على هذه العلاقة من خلال استخدام المعاملات المحاسبة التالية:

الأصول الاقتصادية = الأموال الخاصة + الاستدانة الصافية

النتيجة الصافية = نتيجة العمليات بعد الضريبة - تكلفة الاستدانة بعد الضريبة

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \text{مردودية الأموال الخاصة}$$

$$\frac{\text{النتيجة بعد العمليات الضريبة}}{\text{الاصول الاقتصادية}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$$\frac{\text{الاستدانة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} \times (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{تكلفة الاستدانة}) = \text{مردودية الأموال الخاصة}$$

$$\text{تسمى العلاقة} \frac{\text{الاستدانة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \text{بالرافعة المالية.}$$

$$\text{والعلاقة (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة)} \times \frac{\text{الاستدانة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} \text{تسمى أثر الرافعة المالية}$$

فتكون لدينا:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{أثر الرافعة المالية}$$

3.3. حالات أثر الرافعة المالية: يمكن ان تكون أثر الرافعة المالية

☞ حالة أثر الرافعة المالية موجبة ($Re > i$): تكون أثر الرافعة المالية موجبة عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة (الديون) ، بمعنى زيادة اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة .

☞ حالة أثر الرافعة المالية معدومة ($Re = i$): تحدث هذه الوضعية عند تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل الفائدة، بمعنى لجوء المؤسسة للاستدانة لا يؤثر على المردودية المالية للأموال الخاصة.

☞ حالة اثر الرافعة المالية سالبة ($Re < i$): تكون في هذه الحالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة، بمعنى انخفاض مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة بسبب ارتفاع المصاريف المالية

4. أثر الرافعة التشغيلية:

1.4 تعريف الرافعة التشغيلية: تعرف الرافعة التشغيلية على أنها: المدى الذي يصل إليها استخدام التكاليف

الثابتة في النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، أي تنظر إلى هيكل التكاليف (تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة) كلما كانت التكاليف الثابتة أكبر في نسبة التكاليف كلما أدى ذلك إلى أن يزداد معدل الربح في المؤسسة بنسبة أكبر من المؤسسات التي تكون نسبة تكاليفها الثابتة أقل من نسبة التكاليف المتغيرة.

2.4 قياس درجة الرافعة التشغيلية: تشمل درجة الرفع التشغيلي معدل التغير في صافي أرباح التشغيل (قبل

الفوائد والضرائب) إلى معدل التغير في المبيعات المحدد لمستوى معين من المبيعات وعلى الأساس فإن درجة الرفع التشغيلي تساوي نسبة التغير في الأرباح مقسوما على نسبة التغير في المبيعات، ويتم حساب درجة الرفع التشغيلي بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{نسبة التغير في نتيجة الاستغلال (الربح التشغيلي)}}{\text{نسبة التغير في حجم النشاط}}$$

إذا كانت لدينا العناصر التالية:

- التكلفة المتغيرة للوحدة (CVu)
- الكمية المباعة (Q)
- سعر البيع للوحدة (Pu)
- التكاليف الثابتة (CF)
- الرافعة التشغيلية (ELE)

$$\text{ELE} = (\Delta \text{RE} / \text{RE}) / (\Delta \text{Q} / \text{Q})$$

$$= \{ [\Delta \text{Q} (\text{Pu} - \text{CVu}) / \text{Q} (\text{Pu} - \text{CVu}) - \text{CF}] \} / (\Delta \text{Q} / \text{Q})$$

$$= [\Delta \text{Q} (\text{Pu} - \text{CVu}) \times \text{Q}] / \{ [\text{Q} (\text{Pu} - \text{CVu}) - \text{CF}] \times \Delta \text{Q} \}$$

$$\text{ELE} = \text{Q} (\text{Pu} - \text{CVu}) / [\text{Q} (\text{Pu} - \text{CVu}) - \text{CF}]$$

المحور السابع: التحليل المالي حسب التدفقات النقدية

لقد رأينا ان التحليل المالي القائم على دراسة بعض المؤشرات التوازن المالي وكذا بعض النسب المالية لا يعكسان ديناميكية العمليات المالية في المؤسسة وعليه أطلق عليهما بالتحليل الساكن، لهذا لا بد من دراسة مكتملة للتحليل الساكن تعمل على اظهار تدفقات أموال المؤسسة من خلال تسجيل التدفقات المالية او التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم استنادا على الميزانيات المتتالية بالاعتماد على التحليل الديناميكي.

يعتمد التحليل الديناميكي على اظهار تدفقات أموال المؤسسة من خلال دراسة:

جدول تدفقات الخزينة الذي يوضح لنا كل الحركة المالية التي قامت بها المؤسسة ويساهم بمعلومات أكثر دقة وموضوعية للمسير المالي وغيره من الأطراف الخارجية ويمكنها من معرفة ما اذا كانت هناك تهديدات او فرص التي يمكن ان تنشأ.

وكذلك جدول التمويل الذي يساعد في معرفة التغيرات التي تحدث في تركيبة الميزانية وتسمح باستنتاج تحليل لتطور التوازن المالي والاستقلالية المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات بالنسبة للمؤسسة.

1 جدول التمويل

1.1. مفهوم جدول التمويل: هو جدول للاستخدامات والموارد يشرح مصدر الأموال واستعمالها ويقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والايادات، أي انه يسمح بمعرفة الطريقة التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال مرحلة معينة، عادة السنة.

2.1. خصائص جدول التمويل

☞ اظهار تغيرات كل من راس المال العامل الإجمالي واحتياجات راس المال العامل وكذا تغيرات الخزينة وتحليلها؛

☞ التمييز بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي؛

☞ معرفة مصادر الموارد التي استفادت منها المؤسسة خلال الدورة محل الدراسة والاستخدامات التي تمت خلال نفس الدورة وكيفية الاستجابة لها؛

☞ دراسة ملاءة المؤسسة وتطور بنيتها المالية؛

☞ قياس خطر عدم السيولة (خطر عدم مواجهة استحقاقات المؤسسة في المدى القصير)؛

3.2. أهمية جدول التمويل: يعتبر جدول التمويل أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهمية خاصة فيما يتعلق:

☞ ابراز التغيرات المالية التي لا تستطيع المحاسبة المالية اظهارها؛

☞ اظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل

☞ مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا وللجوء الى المصادر المناسبة للتمويل.

4.1. اعداد جدول التمويل: يتكون جدول التمويل من قسمين هما:

القسم الأول: أعلى الجدول: والذي يطلق عليه بجدول الاستخدامات/ الموارد الدائمة للدورة، يشرح تغير راس المال العامل الصافي والدائم والعناصر التي ساهمت في هذا التغير. ويشمل هذا القسم من الجدول العناصر التالية:

☞ **الاستخدامات المستقرة** التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة. والتي تتمثل في التغيير في الاستخدامات المستقرة

لدورتين متتاليتين:

وبالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{رم ع} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

وبمان جدول التمويل يهتم بالتحليل وفق التغيرات المسجلة في مختلف مراكز الميزانية الوظيفية فان:

$$\Delta \text{ ر م ع} = \Delta \text{ الأموال الدائمة} - \Delta \text{ الاستخدامات الثابتة}$$

ويأخذ هذا القسم من جدول التمويل الشكل التالي:

الجدول رقم (10) القسم الأعلى من جدول التدفقات

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	قدرة التمويل الذاتي		أرباح موزعة على الشركاء (n-1)
	انخفاض الأصول الثابتة		زيادة الأصول الثابتة
	- استثمارات معنوية		- استثمارات معنوية
	- استثمارات مادية		- استثمارات مادية
	- استثمارات مالية		- استثمارات مالية
	- أصول ثابتة أخرى		- أصول ثابتة أخرى
	زيادة الأموال الخاصة		انخفاض الأموال الخاصة
	زيادة الديون المالية		انخفاض الديون المالية
	المجموع		المجموع
	التغير سالب في ر م ع		التغير موجب في ر م ع

5.1. تحليل عناصر الجدول الاستخدامات/ الموارد الدائمة:

أ. بالنسبة للموارد الدائمة:

☞ **قدرة التمويل الذاتي CAF:** ويتمثل في عملية احتجاز النتائج المحققة من طرف المؤسسة واستخدامها في عملية نموها ذاتيا، ويعرف أيضا بمقدرة المؤسسة على تمويل نفسها بمصادر داخلية دون اللجوء الى المصادر الخارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها.

وتحسب قدرة التمويل الذاتي بإحدى العلاقات التالية:

الطريقة الأولى: طريقة الطرح

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والاعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح).

الحسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (معدا 752)	المنتجات العملياتية الاخرى	+
65 (معدا 652)	الأعباء العملياتية	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-
77	المنتجات غير العادية	+
67	العباء غير العادية	-
695	الضريبة على الارباح	-
	قدرة التمويل الذاتي(CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, *Analyse financière*. BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011, p 47.

الطريقة الثانية: طريقة الجمع:

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة جمع).

الحسابات	النتيجة الصافية	
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	+
78	الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.	-
652	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية.	+
752	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية.	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية	+
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, OP.Cit., p 48.

القدرة على التمويل الذاتي CAF = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + المؤونات ونقص القيم (\pm) نتيجة القيم الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات - استرجاع المؤونات.

ملاحظة:

➡ انخفاض الأصول الثابتة: يقصد به التنازل عن الأصول الثابتة او تسديد الاستثمارات المالية حيث يندرج تحت هذا العنصر سعر التنازل عن الاستثمارات المادية، او المبلغ المسترجع او المسدد فيما يتعلق بالاقتراضات او الكفالات المدفوعة؛

➡ زيادة الأموال الخاصة: المقصود بها زيادة الأموال الجماعية او الشخصية من مصادر خارجية (طرح أسهم او حصص جديدة للبيع)، وليس عن طريق التحويلات الداخلية بواسطة مثلا ادماج الاحتياطات في الأموال الجماعية او زيادة مبلغ الاحتياطات، لان المصدر الوحيد لهذه الزيادة هو توزيع رصيد حسابي النتيجة والمرحل من جديد؛

➡ زيادة الديون: والمقصود بها حصول المؤسسة على ديون جديدة.

ب. بالنسبة للاستخدامات:

➡ الأرباح الموزعة: تتمثل في جزء من الأرباح المحققة خلال الدورة المالية السابقة ($n-1$)، ويتم توزيعها على الشركاء خلال الدورة محل التقييم:

لدينا النتيجة الصافية = احتياطات + توزيعات على الشركاء والمساهمين.

ومنه نجد: الأرباح الموزعة خلال الدورة = نتيجة الدورة ($n-1$) - Δ الاحتياطات

➡ **زيادة الأصول الثابتة:** وتمثل أساسا في اقتناء استثمارات جديدة بمختلف أنواعها، حيث تقيم بتكلفة شرائها. اما الزيادة المسجلة في الأصول والناجحة عن التحويلات الداخلية مثل (الاستثمارات التي كانت قيد الإنجاز وأصبحت تامة خلال الدورة موضوع التقييم) فلا تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الإطار.

➡ **انخفاض الأموال الخاصة:** حالة واردة ولكنها نادرة الوقوع، وهي تتمثل في تعويض المساهمات للشركاء في حالة الانسحاب او في حالة المسحوبات الشخصية لصاحب المؤسسة.

القسم الثاني: أسفل الجدول والذي يطلق عليه بجدول الاستخدامات/ موارد الاستغلال وخارج الاستغلال للدورة، يوضح هذا القسم تغير الاحتياجات من رأس المال العامل الصافي الشامل وتأثير هذا التغير على الخزينة. ويأخذ هذا القسم من جدول التمويل الشكل التالي:

الجدول رقم (11) القسم الثاني: أسفل الجدول:

الرصيد (2) - (1)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	تغيرات راس المال العامل الصافي الاجمالي
			<p>أ التغيرات ذات الطابع الاستغلالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تغيرات الأصول الجارية: <ul style="list-style-type: none"> - المخزون - عملاء، أوراق القبض - أصول جارية أخرى • تغيرات ديون الاستغلال <ul style="list-style-type: none"> - موردون وأوراق الدفع - ديون أخرى للاستغلال
			المجموع 1
			التغير الصافي ذا الطابع الاستغلالي BFRE
			<p>ب التغيرات ذات الطابع خارج الاستغلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تغيرات الأصول الجارية خارج الاستغلال • تغيرات الديون خارج الاستغلال
			المجموع 2
			التغير الصافي ذات الطابع خارج الاستغلال BFRHE
			<p>ج تغيرات الخزينة الصافية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تغيرات خزينة الأصول • تغيرات خزينة الخصوم
			المجموع 3
			التغير الصافي في الخزينة TN
			<p>المجموع (3+2+1) = استخدام صافي (إذا كان سالب) او المجموع (3+2+1) = مورد صافي (إذا كان موجب)</p>

ملاحظة:

- إذا كانت تكلفة شراء الاستثمارات المتحصل عليها خلال الدورة محل الدراسة غير متوفرة مباشرة في دفاتر المؤسسة، يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

لدينا: الاستثمارات الصافية = الاستثمارات الاجمالية - حصص الاستهلاك

ومنه Δ الاستثمارات الصافية = Δ الاستثمارات - Δ حصص الاهتلاك

بالتحليل نجد:

Δ الاستثمارات الصافية = [مشتريات الاستثمارات - القيمة الاصلية للتنازلات] - [حصص اهتلاكات الدورة - حصص اهتلاكات التنازلات].

وبما:

القيمة الاصلية للتنازلات - حصص اهتلاك التنازلات = القيمة الصافية المتبقية للتنازلات

فان:

Δ الاستثمارات الصافية = مشتريات الاستثمارات - حصص اهتلاكات الدورة - القيمة المتبقية للتنازلات.

مشتريات الاستثمارات = Δ الاستثمارات الصافية + حصص اهتلاكات الدورة + القيمة المتبقية للتنازلات.

تطبيق: اليك الميزانيتين المتتاليتين 2021-2022، جدول الاستثمارات والاهتلاكات الخاصة بالدورة

المبلغ		الخصوم	المبلغ		الاصول
2022	2021		2022	2021	
1700	1200	الأموال الجماعية	460	400	الاستثمارات المعنوية
400	-	علاوات الإصدار	2600	2000	الاستثمارات المادية
700	600	الاحتياطات	1000	900	الاستثمارات المالية
380	350	نتيجة الدورة	1180	1000	المخزونات
550	440	مخصصات الخسائر والتكاليف	1520	1100	العملاء واوراق فبض
1500	1410	الاهتلاكات ومخصصات المؤونات	590	700	ذمم أخرى خارج الاستغلال
1200	1000	ديون مالية	210	230	نقديات
700	600	ديون الاستغلال			
330	530	ديون أخرى خارج الاستغلال			
100	200	تسيقات بنكية			
7560	6330	المجموع	7560	6330	المجموع

جدول الاستثمارات:

البيان	القيمة الاجمالية في بداية المدة	الزيادة	التخفيض	القيمة الاجمالية في نهاية المدة
الاستثمارات المعنوية	400	60	-	460
الاستثمارات المادية	2000	800	200	2600
الاستثمارات المالية	900	200	100	1000

جدول الاهتلاكات:

البيان	القيمة الاجمالية في بداية المدة	الزيادة	التخفيض	القيمة الاجمالية في نهاية المدة
الاستثمارات المادية	120	50	-	170
الاستثمارات المالية	900	200	130	970

كما توفرت لك المعلومات الإضافية التالية:

- سعر التنازل عن الاستثمارات هو 80 دج؛
- القدرة على التمويل الذاتي قدرت بـ: 500 دج؛
- تسديد الديون ارتفع بـ 400 دج،
- هناك توزيع للأرباح

العمل المطلوب:

1. اعداد جدول التمويل رقم 1 وقدم تفسير للنتائج المحصل عليها
2. احسب راس المال العامل الصافي الإجمالي في الدورتين 2021، 2022 مستنتجا مستوى تغيره ومدى توافقه مع رصيد جدول التمويل
3. اعداد جدول التمويل 2 وقدم تفسير دقيقا للنتائج.

الحل:

1. اعداد جدول التمويل رقم 1 وقدم تفسير للنتائج المحصل عليها

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة (n-1) \pm الترحيل من جديد (n-1) - الاحتياطات الجديدة n \pm الترحيل من جديد n

توزيع الأرباح		
-	+	البيان
	350	نتيجة الدورة (n-1)
	-	الترحيل من جديد (n-1)
100		الاحتياطات الجديدة n
-		الترحيل من جديد n
100	350	الأرباح الموزعة للدورة n
250		النتيجة

راس المال		
-	+	البيان
	500	التغيير في راس المال
	400	علاوة الاصدار
	-	اعانات استثمار جديدة
	-	خفض مالي
0	900	الرفع في راس المال
900		

الديون						
	-	+	البيان	-	+	البيان
		1200	ديون حالية	1200		ديون حالية
		200	تسديد ديون		1000	ديون سابقة
1000			ديون سابقة		400	ديون جديدة
1000	1400		ديون جديدة	1200	1400	تسديد الديون
	400			200		

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
500	قدرة التمويل الذاتي	250	توزيع الارباح
	التنازل او الانخفاض في التثبيات	1060	حيازة الاستثمارات
-	معنوية	60	معنوية
80	مادية	800	مادية
100	مالية	200	مالية
400	الحصول على ديون جديدة	200	تسديد الديون
900	الرفع في راس المال		انخفاض في راس المال
1980	مجموع الموارد	1510	مجموع الاستخدامات
	470		راس المال العامل الاجمالي

ملاحظات:

التنازل عن الاستثمارات من جدول الاستثمار هو 200 دج غير انه اعطى لنا سعر التناول الذي يساوي 80 دج لذا في جدول التمويل نضع 80 دج وليس 200 حسب معطيات التمرين.

2. حساب راس المال العامل الصافي الإجمالي في الدورتين 2021، 2022 مستنتجا مستوى تغيره ومدى

توافقه مع رصيد جدول التمويل

- حساب راس المال العامل الصافي الجمالي لسنة 2021

$$FRNG_{2021} = 5000 - 3300 = 1700$$

- حساب راس المال العامل الصافي الجمالي لسنة 2022

$$FRNG_{2022} = 6430 - 4060 = 2370$$

$$\Delta FRNG = 670$$

البيان	استخدام (1)	مورد (2)	رصيد (2-1)
Δ استخدامات الاستغلال			
Δ المخزونات	180		
Δ عملاء واوراق القبض	420		
Δ موارد الاستغلال			
Δ ديون الاستغلال		100	
Δ احتياج في راس المال العامل للاستغلال	600	100	500
Δ استخدامات خارج الاستغلال			
Δ ذمم أخرى خارج الاستغلال		110	
Δ موارد خارج الاستغلال			
Δ ديون أخرى خارج الاستغلال	200		
Δ احتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال	200	110	90
Δ استخدامات الخزينة			
Δ نقديات		20	
Δ موارد الخزينة			
Δ تسبيقات بنكية جارية	100		
Δ الخزينة الصافية	100	20	80
راس المال العامل الاجمالي		670	

2. قائمة التدفقات الخزينة (النقدية)

1.2. تعريف قائمة التدفقات النقدية: تعد من القوائم الهامة جدا والاجبارية في النظام المحاسبي المالي كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية" فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة. هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهي بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية الرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة¹⁷.

2.2. مكونات جدول تدفقات الخزينة

يتكون من ثلاث مصادر وتتمثل في:

أولاً: التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية: وتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة تتضمن العمليات النقدية الداخلية والخارجية الآتية:

أ. التدفقات النقدية الداخلية من النشاطات التشغيلية: ومن أمثلتها:

☞ متحصلات من العملاء المدنين وأوراق القبض؛

☞ متحصلات من الفوائد المدفوعة؛

☞ متحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات؛

☞ متحصلات من العقود المحتفظ بها بقصد المضاربة؛

☞ متحصلات نقدية من المال المعاد من الموردين والناتج من مردودات المشتريات؛

☞ متحصلات نقدية لمشروع تأمين.

ب. التدفقات النقدية الخارجية من النشاطات التشغيلية: ومن أمثلتها:

☞ مدفوعات من شراء مواد خام أو بضائع؛

☞ مدفوعات لسداد العملاء الدائنون وأوراق الدفع؛

☞ مدفوعات رواتب الموظفين والأجور؛

☞ مدفوعات نقدية للحكومة كالضرائب والرسوم والغرامات؛

☞ مدفوعات أخرى فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل؛

☞ المدفوعات النقدية لعقود محتفظ بها للتعامل والاتجار.

وللحصول على صافي التدفقات النقدية التشغيلية يتم ذلك بإجراء الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون وملكية الأسهم والسندات للمؤسسات، ويشمل هذا النوع التدفقات النقدية المرتبطة بجائزة أو بيع الأصول الإنتاجية التي تستخدمها المؤسسة. وتتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية العمليات النقدية الداخلية والخارجية:

أ. التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلية: وتتمثل في:

☞ المتحصلات التي تحصل عليها المؤسسة من بيع الأصول الإنتاجية مثل الأراضي، المباني، المعدات، المواد الخام؛

☞ المتحصلات النقدية التي عليها المؤسسة من بيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات طويلة الأجل والعقارات المملوكة من قبل المؤسسة؛

☞ المتحصلات النقدية من سداد المستحقات فورية والقروض المقدمة لأطراف أخرى غير المؤسسات المالية؛

☞ المتحصلات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار.

ب. التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجية: وتتمثل في:

☞ المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى وأي نفقة تتحملها المؤسسة من أجل تصنيع الأصول الثابتة؛

☞ المدفوعات النقدية التي تدفع من أجل الحصول على استثمارات طويلة الأجل؛

☞ المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة.

ثالثاً: التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية: يقصد بالنشاط التمويلي كما هو وارد بمعيار الأنشطة التي ينتج

عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية، والاقتراض بالمؤسسة وهو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم، وتتمثل فيما يلي:

☞ المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو الصكوك الملكية الأخرى؛

☞ المدفوعات النقدية للملاك للاقتناء واسترداد أسهم المؤسسة؛

☞ المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض واوراق الدفع والسندات؛

☞ السندات النقدية للمبالغ المقرضة؛

☞ المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم والمتعلق بعقود التأجير التمويلي،

☞ سداد توزيعات الأرباح.

وبالتالي، فإن الخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

ومنه التغير في الخزينة = التدفقات المرتبطة بالاستغلال + التدفقات المرتبطة بالاستثمار + التدفقات المرتبطة بالتمويل.

3.3. عرض جدول تدفقات الخزينة: حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد نماذج حول جدول تدفقات الخزينة حيث يقدم هذا الأخير مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة إثناء السنة المالية حسب مصدرها أي¹⁸:

☞ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تنتج إيرادات والنشاطات الأخرى غير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛

☞ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (سحب الأموال عند الشراء وتحصيل أموال عند بيع أصول طويلة الأجل)؛

☞ التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة يكون لها اثر تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛

☞ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص ربح الأسهم، تقدم بصفة منفردة وتصنف دائمة من دورة إلى أخرى في أنشطة العمليات، الاستثمار والتمويل.

وبالتالي تقدم هذه التدفقات إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة.

أولاً: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة تتمثل الطريقة المباشرة الموسى بها حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد (في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية الزبائن والموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي، وكذا تقريب هذا التدفق المالي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة. حيث يحتوي جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات¹⁹.

☞ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال؛

☞ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار؛

☞ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.

¹⁸- قرار مؤرخ في 26/07/2008 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 .

¹⁹ محمد شريف توفيق، إعداد القوائم المالية المخططة، قوائم الدخل والمركز المالي والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، 2006 ، ص 25

والجدول الاتي يوضح نموذجاً عن هذه الطريقة

جدول رقم (12) جدول التدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة منالى.....

السنة المالية n+1	السنة المالية n	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية(أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية - المسحوبات (تسديدات) عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية + التحصيلات عن عمليات بيع التثبيبات مادية أو غير مادية - المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية + التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل + التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (+ ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

ملاحظات: يتكون جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة من:

❖ **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (الاستغلال):** والتي يتم حساب عناصرها من:

• **التحصيلات المقبوضة من الزبائن:** يتم حسابها كما يلي:

المبيعات من البضائع، المنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه (ح/ 70) (ما عدا التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة (ح/ 709)) + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغيير في رصيد ح/ الزبائن والحسابات الملحقه (ح/ 41) (رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة).
بالإضافة أن هناك تحصيلات أخرى خاص بهذا العنصر:

إعانات الاستغلال (ح/ 75) + المنتجات الاستثنائية من عمليات التسيير (ح/ 757) + المنتجات الأخرى للتسيير الجاري (ح/ 758) + التغيير في حساب المنتجات المعاينة مسبقا (ح/ 487).

• **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:**

المشتريات المستهلكة ح/ 60 (ماعدًا التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها من المشتريات ح/ 609) + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + الخدمات الخارجية ح/ 61 + الخدمات الخارجية الأخرى ح/ 62 + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والأخرى - التغيير في رصيد حساب موردو المخزونات والخدمات (ح/ 401) - التغيير في رصيد الحسابات الأخرى المدينة أو الدائنة (ح/ 467) + أعباء المستخدمين (ح/ 63) - التغيير في حساب المستخدمين والحسابات الملحقه (ح/ 42) - التغيير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه (ح/ 43).

بالإضافة أن هناك مبالغ أخرى مدفوعة لأشخاص آخرين وهي:

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (ح/ 64) + الأعباء التشغيلية (ح/ 65) - التغيير في رصيد الدولة والرسوم على رقم الأعمال (ح/ 445) - التغيير في رصيد الأعباء المعاينة مسبقا (ح/ 486).

• **الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة:** الأعباء المالية (ح/ 66).

• **الضرائب على النتائج المدفوعة:** تتشكل من الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية (ح/ 695) - التغيير في رصيد الدولة والضرائب على النتائج (ح/ 444).

• **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:** تمثل الفرق بين منتجات غير العادية (ح/ 77) - أعباء غير العادية (ح/ 67).

❖ **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:** يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية

من أنشطة الاستثمار على النحو التالي:

- تسديدات (المسحوبات) عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية: التغير في قيم التثبيبات العينية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن التثبيبات العينية والمعنوية.
 - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية: تتمثل في سعر التنازل عن قيم التثبيبات العينية والمعنوية.
 - تسديدات (المسحوبات) عن اقتناء تثبيبات مالية: التغير في القيم التثبيبات المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن التثبيبات.
 - التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيبات مالية: يعبر عنها بسعر التنازل عن قيم التثبيبات المالية.
 - الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية: يعبر عنها بالمنتجات المالية (ح/ 76)
 - الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو التالي:
- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم: التغير في رأس المال الصادر أو رأس المال الشركة أو أموال الاستغلال (ح/ 110) + التغير في العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة (ح/ 103).
 - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: تتشكل من نتيجة السنة المالية السابقة (ح/ 12) - التغير في الاحتياطات (ح/ 106)
 - التحصيلات المتأتية من القروض: تتشكل من التغير في (ح/ 16) الاقتراضات والديون المماثلة مضافا إليه تسديدات القروض في السنة المالية.
 - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: تتشكل من القروض الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية - التغير في الاقتراضات والديون المماثلة (ح/ 16).

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة²⁰:

تتمثل الطريقة غير المباشرة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

☞ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين.....)؛

☞ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛

☞ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة....) وهذه التدفقات

تقدم كلا على حدي.

تتماز هذه الطريقة بأنها اقل تكلفة من الطريقة المباشرة وتقوم على أساس إجراء تسوية لصافي دخل للمؤسسة وتدفعاتها النقدية.

جدول رقم (13) جدول التدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....الى.....

السنة المالية n+1	السنة المالية n	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) من اجل: • الاهتلاكات والمؤونات • تغير الضرائب المؤجلة • تغير المخزونات • تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى • تغير الموردين والديون الأخرى • نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تبيئات تحصيلات التنازل عن تبيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي

20 - فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 8

			إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغيير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تأثيرات تغييرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة للفترة

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا تحديد كيفية حساب الأجزاء المكونة لأموال الخزينة المتأتية من عمليات التشغيل (الاستغلال)، بينما تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل والاستثمار فيتم حسابه بنفس الطريقة المباشرة لجدول تدفقات الخزينة كمايلي:

☞ الاهتلاكات والأرصدة: المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/ 68)

☞ تغير الضرائب المؤجلة.

☞ تغير المخزونات: تتشكل من تغير في حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ - التغير في خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

☞ تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: تتشكل من التغير في الحسابات (الزبائن والحسابات الملحقة (ح/ 41)، المستخدمون والحسابات الملحقة (ح/ 42)، خسائر القيمة من حسابات الغير (ح/ 49).

☞ تغير الموردين والديون الأخرى: التغير في الموردون والحسابات الملحقة (ح/ 40).

☞ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: تحسب من خلال طرح سعر التنازل من القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها.

ملاحظة:

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة راجع إلى كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تنتج إيرادات والنشاطات الأخرى غير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)، فالطريقة المباشرة تشكل عنصر رئيسي لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردين والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالاكتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات²¹.

²¹ . فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الانابيب الناقلة للغاز "ALFA PIPE" بولاية غرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013، ص10.

رابعاً: تدفقات الخزينة وتحليل السيولة: كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في محيطها تترجم فوراً أو في المدى البعيد بتدفقات الخزينة في شكل تحصيلات وتسديدات حيث:

تغير الخزينة = التحصيلات - التسديدات = الفائض الإجمالي الخزينة المحقق خلال الدورة
كما يمكن كتابة تغير الخزينة على الشكل التالي:

$$\Delta \text{ الخزينة الصافية} = \Delta \text{ ر.م.ع} - \Delta \text{ ا.ر.م.ع}$$

يعود مصدر تغير الخزينة الى مجموعة من العمليات تقوم بها المؤسسة وهي:

☞ عمليات التسيير (المثلة أساساً في عمليات الاستغلال، خارج الاستغلال والعمليات المالية)؛

☞ عمليات الاستثمار؛

☞ عمليات التمويل.

ومنه، فإن الفائض الإجمالي (ΔT) هو عبارة عن فائض الخزينة المرتبط بعمليات التسيير وفائض الخزينة المرتبط

بعمليات الاستثمار والتمويل

فائض خزينة $ETOG =$ منتجات التسيير المحصلة - أعباء التسيير المحصلة

3- تطبيق: لتكن لدينا الميزانية المحاسبية الختامية التالية:

الميزانية في n/12/31

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
4.500.000	راس المال الاجتماعي	500.000	استثمارات معنوية
500.000	علاوة الاصدار	4.500,000	استثمارات مادية
200.000	الاحتياطات	200.000	استثمارات مالية
300.000	نتيجة السنة المالية	5.200.000	مع الأصول غير الجارية
5.500.000	الأموال الخاصة	1.000.000	مخزونات
500.000	قروض مصرفية	1.200.000	الزبائن
500.000	الخصوم غير الجارية	600.000	نقديت(صندوق)
1.500.000	موردو المخزونات	2.800.000	مع الأصول الجارية
500.000	حسابات بنكية		
2.000.000	مع الخصوم الجارية		
8.000.000	مع الخصوم	8.000.000	مع الاصول

واليك المعلومات التالية المستخرجة من جداول المؤسسة:

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	الأصول الجارية		حيازة التثبيتات المادية والمعنوية
1.000.000	حقوق مقبوضة عن الزبائن	350.000	حيازة علامة تجارية
700.000	مدفوعات للموردين	700.000	الآلة
250.000	مدفوعات للمستخدمين		التنازل عن التثبيتات المادية (سيارة)
40.000	فوائد متنوعة	300.000	القيمة الاجمالية للسيارة
57.000	ضرائب مدفوعة عن النتائج	150.000	الاهتلاك المتراكم للسيارة
	الأموال الخاصة	170.000	سعر التنازل
500.000	علاوة اصدار أسهم		التثبيتات المالية
220.000	مكافآت مدفوعة للمساهمين	20.000	فائدة مقبوضة
	القروض المصرفية		
400.000	قرض جديد		
120.000	تسديد قسط قرض		
	103.000		رصيد الخزينة في n/12/31

المطلوب: اعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة للسنة n

الحل:

أولا: تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (EBE)

- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن = Δ / ح 70 ماعدا Δ / ح 709 TVA+ على المبيعات -
- Δ / ح 41 (الزبائن والحسابات الملحقة) = 1000.000 دج،
- تحصيلات أخرى = Δ / ح 74 اعانات الاستغلال + Δ / ح 757 منتوجات استثنائية عن عمليات التسيير + منتوجات أخرى للتسيير الجاري + Δ / ح 478 إيرادات مقيدة سلفا لا توجد = 0؛
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = Δ / ح 60 ماعدا Δ / ح 609 تخفيضات + Δ / ح 61 خدمات خارجية + Δ / ح 62 خدمات خارجية أخرى + Δ / ح 63 مصاريف المستخدمين +
- TVA على المشتريات وخدمات - Δ / ح 401 المورد - Δ / ح 467 حسابات دائنة ومدينة

- Δ /حـ 42 المستخدمون والحسابات الملحقه - Δ /حـ 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه = 700.000 + 250.000 = 950.000 دج ؛
- مبالغ مدفوعة لمعاملين آخرين = /حـ 64 الضرائب والرسوم + /حـ 65 أعباء عملياتية أخرى - Δ /حـ 445 الدولة والضرائب على رقم الاعمال - Δ /حـ 486 مصاريف مفيدة سلفا و/حـ 447 و/حـ 467 و/حـ 486 لا توجد = 0؛
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة = /حـ 66 أعباء مالية = 40.000 دج؛
- الضرائب عن النتائج المدفوعة = /حـ 695 الضرائب على الأنشطة العادية - Δ /حـ 444 الدولة ضرائب على النتائج = 57.000 دج؛
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية = /حـ 77 منتجات العناصر غير عادية، /حـ 67 أعباء العناصر غير العادية لا توجد = 0؛

ثانيا: تدفقات الخزينة المتأثية من الأنشطة الاستثمارية

- المسحوبات الخاصة بشراء تسييتات عينية او معنوية (سعر الشراء) = التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن التسييتات المادية والمعنوية = 350.000 + 700.000 + 150.000 = 1200.000 دج ؛
- التحصيلات الناتجة عن التنازل (سعر التنازل) = سعر التنازل عن التسييتات المادية والمعنوية = 170.000 دج؛
- المسحوبات الخاصة بشراء تسييتات مالية = التغير في القيم المالية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية لا يوجد = 0؛
- التحصيلات الخاصة بالتنازل عن التسييتات المالية = سعر التنازل عن الأصل المالي لا يوجد = 0؛
- التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية = /حـ 76 منتجات مالية = 20.000 دج؛
- الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة لا توجد = 0؛

ثالثا: تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية

- التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم $\Delta = 110/ح + 103/ح \Delta$ علاوات مرتبطة براس المال = 50.000 دج؛
- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها = $11/ح(n) + 12/ح(n-1)$
 $11/ح(n+1) - \Delta = 106/ح$ = 230.000 دج
- التحصيلات المتأتية من القروض (قروض جديدة) $\Delta = 16/ح$ الافتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية = 400.000 دج؛
- تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة = القروض الجديدة المتحصل عليها - Δ
 $16/ح = 120.000$ دج؛
- اعانات الاستثمار المستلمة لا توجد = 0

جدول تدفقات الخزينة: الطريقة المباشرة:

المبالغ	البيان
	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (EBE)
1.000.000	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-	(-) تحصيلات أخرى
950.000	(-) المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-	(-) مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين
40.000	(-) الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
57.000	(-) الضرائب عن النتائج المدفوعة
-	(-) تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
47.000-	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (EBE) A
	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
1.200.000	(-) المسحوبات الخاصة بشراء تبيئات عينية او معنوية (سعر الشراء)
170.000	(+) التحصيلات الناجمة عن التنازل (سعر التنازل)
-	(-) المسحوبات الخاصة بشراء تبيئات مالية
-	(+) التحصيلات الخاصة بالتنازل عن التبيئات المالية
20.000	(+) التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية
-	الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
1.010.000-	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية B
	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية
500.000	التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم
(220.000)	(-) الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
400.000	التحصيلات المتأتية من القروض (قروض جديدة)
(120.000)	(-) تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة
-	اعانات الاستثمار المستلمة
560.000	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية C
497.000-	تغير الخزينة للفترة A+ B+ C
600.000	أموال الخزينة معادلاتها عند افتتاح السنة المالية : المتاحات النقدية
103.000	أموال الخزينة معادلاتها عند اقفال السنة المالية : رصيد الخزينة
497.000-	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
300.000	المقاربة مع النتيجة المحاسبية =

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، " التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات «، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
2. أحمد عبد الله اللحلح، جمال الدين المرسي، الادارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
3. عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
4. عبد الوهاب الرميدي، علي سماي، " المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد "، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
5. فاطمة الزهرة لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الانابيب الناقلة للغاز "ALFA PIPE" بولاية غرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013.
6. مبارك لسوس، التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. محمد الصرقي، إدارة المال: تحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، 2006.
8. محمد شريف توفيق، إعداد القوائم المالية المخططة، قوائم الدخل والمركز المالي والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، 2006.
9. مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

10. Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**. DUNOD, 3éditions, Paris, France, 2004.
11. CHIHA.K, finance d'entreprise, approche statique, édition HOUMA, Alger 2009.
12. Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**. Groupe revue fiduciaire, 2 éditions, paris, 2001.

13. Hervé Hutin «**Toute la finance d'entreprise en pratique, 2^{eme} édition, Editions d'organisation, Paris, 2003.**
14. Hubert de la Bruslerie, **analyse financière information financière et diagnostic**, Dunod, 3 éditions, Paris, France, 2006.
15. Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**, l'harmattan, paris, France, 2009.

المراسيم والقرارات:

16. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19، المادة رقم 1.230.
17. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 - 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 27، المادتين رقم 20 - 21.
18. ملحق القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26